العدد الثالث ـ يناير ـ ٢٠٢١ ـ السنة الأولى مجلة علمية فصلية محكمة

المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والإجتماعية

American International Journal of Humanities and Social Sciences

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق العراقي : ٢٤٦٠

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING

عدد خاص بملخصات المؤتمر العلمي الدولي الثاني
تحت عنوان (الإشكاليات السياسية وتأثيرها في
المجتمع العراقي الراهن وآفاقها المستقبلية)

الموقع الرسمي للمجلة / www.aijhssa.us

بسم الله الرحمن الرحيم

عدد خاص

كتاب ملخصات المؤتمر العلمي الدولي الثاني للأكاديمية الأمريكية

الدولية للتعليم العالي والتدريب

بالتعاون مع كلية العلوم السياسية جامعة السليمانية – جمهورية العراق

(أون لاين) للمدة 01 – 04 نوفمبر 2020م ،

تحت شعار " الواقع السياسي بين تحديات الحاضر واستشراف المستقبل"

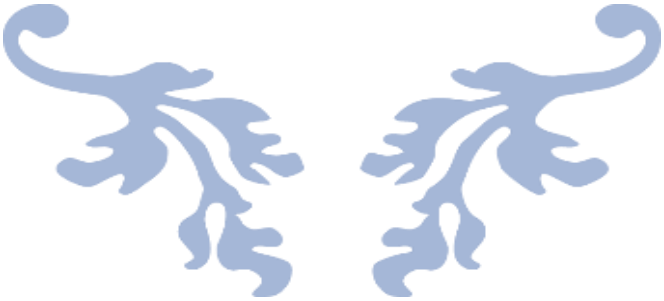

حقوق النشر محفوظة

لا يجوز نسخ هذه المجلة أو إعادة طباعتها

إلا بأذن خطي من رئاسة هيئة التحرير

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق بغداد (2460) لسنة 2021

رئيس التحرير- أ.د. حاتم جاسم الحسون، رئيس الاكاديمية الامريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

مدير التحرير- أ.د. حسام الدين جاد الرب، أستاذ ورئيس قسم الجغرافيا.كلية الآداب. جامعة أسيوط، جمهورية مصر العربية.

نائب مدير التحرير.أ.د. هند عباس الحمادي ، استاذ بقسم اللغة العربية وعلومها - جامعة بغداد، كلية التربية للبنات / الجمهورية العراقية. (المدقق اللغوي)

سكرتارية التحرير

1. أ.سكينة إبراهيم الصبري. الشؤون الإدارية. الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
2. أ .م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية - فلسطين

أعضاء هيئة التحرير

1. أ.م.د. حقي إسماعيل إبراهيم ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، جمهورية العراق (المدقق العام)
2. أ. خالد الانصاري- كلية علوم التربية. جامعة محمد الخامس. الرباط، المملكة المغربية. (التنضيد)
3. أ.م.د. خالد ستار القيسي. عميد كلية الاعلام. الاكاديمية الامريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. الاشراف الفني
4. أ. مجدي عبد الله الجايح- كلية اللغات والعلوم الانسانية. الأكاديمية الامريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. (مدقق اللغة الانكليزية)
5. أ.محمد تايه محمد. بك إدارة أعمال. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة الكوفة. (التصميم).

أعضاء الهيئة العلمية

1. أ.د. أبكر عبد البنات آدم. مدير جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم. جمهورية السودان.
2. أ.د. إلهام شهرزاد روابح. محاضر في كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة البليدة 2. الجمهورية الجزائرية.
3. أ.د. آمال العرباوي مهدي - رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية - جامعة بورسعيد، جمهورية مصر العربية.
4. أ.د. أمل مهدي جبر- رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية. كلية التربية للبنات. جامعة البصرة، جمهورية العراق.
5. أ.م.د.آوان عبد الله محمود الفيضي. دكتوراه قانون خاص. كلية الحقوق. جامعة الموصل. العراق.
6. أ.د. إيمان عباس على حسن الخفاف- عميد كلية التربية الأساسية. الجامعة المستنصرية ، جمهورية العراق.
7. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد . كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة الموصل. جمهورية العراق
8. م.د. تارا عمر أحمد- كلية العلوم السياسية. جامعة السليمانية. جمهورية العراق .
9. أ.د. حسين عبد الكريم أبو ليله. وزارة التربية والتعليم. فلسطين .
10. أ.د. خليفة صحراوي. رئيس قسم اللغة العربية وآدابها. كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة باجي مختار عنابة. الجمهورية الجزائرية.
11. أ.د. داود مراد حسين الداودي. دكتوراه العلوم السياسية. مدير وحدة البحوث والدراسات. جامعة القادسية. كلية القانون. جمهورية العراق.
12. أ.د. راشد صبري محمود القصبي- أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم بكلية التربية. جامعة بورسعيد. جمهورية مصر العربية.
13. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس- خبير تربوي- عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية. جمهورية العراق .
14. م.د. عبد الرزاق عامر عدنان- كلية شط العرب الجامعة. جمهورية العراق .
15. أ.د.عدنان فرحان الجوراني. أستاذ الاقتصاد. جامعة البصرة. جمهورية العراق.

16. أ.د. غادة غازي عبد المجيد- أستاذ في كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى. جمهورية العراق.
17. أ.د. ماجدولين محمد النهيبي- كلية علوم التربية. جامعة محمد الخامس. الرباط، المملكة المغربية.
18. أ.د. ماهر إسماعيل صبري محمد يوسف- أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس وتكنولوجيا التعليم ، رئيس رابطة التربويين العرب. كلية التربية. جامعة بنها. جمهورية مصر العربية.
19. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي. نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ديالى. جمهورية العراق.
20. أ.م.د. محمد ماهر محمود الحنفي. رئيس قسم أصول التربية. كلية التربية. جامعة بور سعيد. جمهورية مصر العربية.
21. أ.د. ناهض فالح سليمان- كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم اللغة الإنجليزية. جامعة ديالى. جمهورية العراق.
22. أ.د. نبيل محمد صالح العبيدي. عميد كلية الدراسات العليا. الجامعة اليمنية. الجمهورية اليمنية.
23. .أ.د.نزهة إبراهيم الصبري. عميد الشؤون الأكاديمية. الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- المملكة المغربية.
24. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي. كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم الجغرافية. جامعة تكريت. جمهورية العراق.
25. أ.د. نورة محمد مستغفر. أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية.
26. أ.د. هاله خالد نجم- رئيس قسم الترجمة. كلية الآداب- جامعة الموصل – جمهورية العراق.
27. أ.د. وسن عبد المنعم ياسين- أستاذ الأدب العربي – كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ديالى. الجمهورية العراق

أعضاء الهيئة الاستشارية

1- أ.م.د.آرام نامق توفيق. كلية العلوم. جامعة السليمانية. جمهورية العراق.
2- د. جميلة غريّب. قسم اللّغة العربيّة و آدابها. جامعة باجي مختار.عنابة. الجمهورية الجزائرية.
3- أ.د. حورية ومان. أستاذ التاريخ المعاصر. جامعة محمد خيضر.بسكرة الجمهورية الجزائرية.

4- أ.د. خالد عبد القادر التومي- باحث في المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية . ليبيا.
5- أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال . قسم نظم المعلومات . الجامعة الأردنية- فرع العقبة . المملكة الأردنية الهاشمية.
6- أ.م.د. رشيدة علي الزاوي- أستاذ التعليم العالي . المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين . الرباط . المملكة المغربية.
7- أ. م.د. رضا قجة. علم الاجتماع – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجمهورية الجزائرية.
8- .د. صفاء محمد هادي هاشم- معاون عميد الشؤون الادارية والطلبة . كلية التقنية الإدارية . جمهورية العراق.
9- -أ.د. كامل علي الويبة- رئيس جامعة بنغازي الحديثة – ليبيا.
10- أ.د. علي سموم الفرطوسي . كلية التربية الأساسية . الجامعة المستنتصرية . جمهورية العراق.
11- د. حدة قرقور . كلية الحقوق . جامعة محمد بوضياف . المسيلة . الجمهورية الجزائرية.
12- أ.د. مازن خلف ناصر. كلية القانون . جامعة المستنصرية . جمهورية العراق.
13- د. محمد عيد السريحي . مستشار وعضو مؤسس لجمعية البيئة السعودية . المملكة العربية السعودية .
14- أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهرى- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية.
15- م.د. محمد مولود امنكور . كلية العلوم الإدارية والمالية والاقتصادية . الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
16- م.د.مروة إبراهيم زيد التميمي . كلية الكنوز . الجامعة الأهلية . جمهورية العراق.
17- أ.م.د. هلال قاسم أحمد المريسي . عميد الشؤون الأكاديمية الأميريكية للتعليم العالي والتدريب . جامعة العلوم الحديثة . الجمهورية اليمنية.
18- أ.د. نادية حسين العفون، كلية التربية للعلوم الصرفة. ابن الهيثم- جامعة بغداد، الجمهورية العراقية.

مقال العدد

برعاية الأستاذ الدكتور حاتم الحسون رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب بولاية دلاوير الأمريكية.

برئاسة الأستاذ المساعد الدكتور عايد خالد رسول عميد كلية العلوم السياسية جامعة السليمانية في جمهورية العراق انعقد المؤتمر العلمي الدولي الثاني للأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب وبالتعاون مع كلية العلوم السياسية - جامعة السليمانية - الجمهورية لعراقية (أون لاين) للمدة 01 – 04 نوفمبر 2020م ، تحت شعار " الواقع السياسي بين تحديات الحاضر واستشراف المستقبل." وبعنوان " الاشكاليات السياسية وتأثيره في المجتمع العراقي الراهن وآفاقه المستقبلية ".

ويتضمن هذا العدد ستة وعشرين ملخصا علميا تم قبوله من لدن اللجنة العلمية المختصة بقبول الملخصات من بين ستين ملخصا قُدم للمؤتمر ، وتم رفض هذا العدد من الملخصات ؛ لأنها لم تتوافق مع المحاور الموضوعة للمؤتمر .

يعد هذا المؤتمر شكلا من أشكال التعاون العلمي والمعرفي بين الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب مع مثيلاتها من الجامعات والكليات والمراكز البحثية المبثوثة في كل أنحاء العالم ، وقد كانت تجربة علمية ناجحة ورائعة وفقا للمقايس العلمية والبحثية ، إذ تشكلت اللجان العلمية والتحضرية والإعلامية وفقا للمعايير العلمية والعملية في تأليف المؤتمرات المعتمدة في الهيئات البحثية .

رئيس التحرير

2021/2/4

الملاحظة القانونية

الملخص المنشورة في المجلة لا يعبر عن وجهة نظر المجلة ، بل عن رأي كاتبها .

الفهرس

إشكاليات التصدي لحالات الاختفاء القسري في العراق بين المنظورين السياسي والقانوني

أ.د.حسين عبد علي عيسى..... 11

التحليل الاستراتيجي للواقع السياسي العراقي وآثاره المستقبلية

أ.م.د. حازم حمد موسى الجنابي..... 13

إرساء قانون جديد لتعويض الأضرار الناجمة عن الأخطاء الطبية

م.د إيناس مكي عبد نصار..... 15

حق تقرير المصير للاقليات في التشريعات الدولية والدستورية

م.م روشنا محمد امين / م.م شيماء جمال محمد 18

الدولة العراقية والاشكاليات الاقتصادية والاجتماعية بعد عام 2003

م.م. مشتاق طلب فاضل حسين..... 24

الإطار القانوني لحماية حرية الرأي والتعبير في ظل تغيير الأوضاع السياسية

أ.د. محمد أمين الميداني / م.د. هه لا له محمد تقي محمد أمين 28

بيان حقوق المرأة السياسية في الإسلام و إبراز دورها في المجال السياسي

م. د. حسين زبير ثلج شبيب الفهداوي / أ.ميادة علي عبد النبي كريم..... 32

أداء الحكومة العراقية للمدة / (2006–2020)

أ.د. طه حميد حسن العنبكي /أ. علي محسن دشر الماهين 35

حماية الإنتماء العابر للهويات الفرعية في ظل العولمة الثقافية

أ.م.د. محمد عزت فاضل..... 39

معالجة القاضي الدستوري لمشكلة الجمود الدستوري

أ. م.د. ليلى حنتوش ناجي الخالدي 43

الغزو الأمريكي للعراق مبررات واهية وآثار كارثية

ا. ناريمان جبر العطاونة 49

ستراتيجيات القوى الناعمة وتأثيرها على السياسات الخارجية

د. بلقيس أحمد الكبسي..... 51

استراتيجيات القوى الناعمة وتأثيرها على السياسات الخارجية

أ. رملي مخلوف / أ. بغاوي ملوكة..... 54

تأثير مشروع الحزام والطريق الصيني على اقتصاد الدول العربية

أ.د.نزهةالصبري..... 57

إشكالية الترهل في نطاق الجرائم المستحدثة وصعوبة المواجهة

أ.د مازن خلف ناصر..... 61

مستقبل العلاقات الدولية في ظل جائحة كورونا(كوفيد 19)

م.د, وفاء ياسين نجم..... 65

مرتكزات بناء الدولة المدنية الديمقراطية في العراق

أ.م.د ماهر جاسب حاتم الفهد..... 67

الدولة الاتحادية العراقية ومشكلة تعديل الدستور

م.د انعام مهدي جابر خفاجة..... 72

الحصانة البرلمانية الموضوعية لعضو مجلس النواب في دستور جمهورية العراق لعام 2005

م.م فراس مكي عبد جنابي..... 75

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في عهد ترامب

أ. م د. برهان علي محمد..... 78

الأشكاليات الدستورية بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كوردستان–العراق

د. مصدق عادل طالب..... 80

الاشكاليات السياسية وتأثيرها على المجتمع العراقي الراهن وآفاقها المستقبلية

م. مروة شهيد فرج الخزعلي.....86

ا ظاهرة العنف الاسري في العراق أسبابها وآثارها والسبل القانونية لمعالجتها

أ.م. د. اسراء علاء الدين نوري.....92

ASSESSMENT OF THE ARABIC-ENGLISH TRANSLATION OF THE IRAQI CONSTITUTION ASSISTANT LECTURER .FOUAD ADEL KHALAF.....94

IRAN'S FOREIGN POLICY TOWARD IRAQ AFTER 2003: CHALLENGES AND POSSIBLE SCENARIOS.

SHAKAR IBRAHEM MOHAMMED..... 96

THE CAUSES OF IRAN AND IRAQ TENSION AFTER THE IRANIAN REVOLUTION IN 1979

ZHILWAN TAHIR HAMA FARAJ..... 100

IMPACT OF IRAQI POLITICAL CHALLENGES ON SOCIAL AND PEDAGOGICAL ASPECTS POST 2003.

IMAN SAUD DHANNOON 101

توصيات المؤتمر 103

إشكاليات التصدي لحالات الاختفاء القسري في العراق

بين المنظورين السياسي والقانوني

أ.د.حسين عبد علي عيسى

كلية القانون/ جامعة السليمانية

husseinissa@hotmail.com

الملخص

عانى العراق، ومازال، من ممارسات واسعة لجريمة الاختفاء القسري، وتميزت التظاهرات الشعبية الأخيرة بارتكابها على نطاق واسع مما استدعى مطالبة بعثة منظمة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية والوطنية بالتحقيق فيها ومعاقبة المذنبين فيها وإنصاف الضحايا.

ويكرس موضوع البحث لبيان مفهوم الاختفاء القسري، وحالاته فيما يتعلق بالتظاهرات المذكورة في ضوء تقارير منظمات حقوق الإنسان، والإشكاليات السياسية والقانونية، التي يمكن أن تعترض تحميل المسؤولية الجزائية عنها، ومن ثم تحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة لضحاياها.

ويتوزع البحث على مقدمة وأربعة مطالب وخاتمة. يوضح المطلب الأول مفهوم الاختفاء القسري في المواثيق الدولية، ويستعرض المطلب الثاني حالات الاختفاء القسري في العراق، ويتناول المطلب الثالث الإشكاليات السياسية للتصدي للاختفاء القسري، ويكرس المطلب الرابع لبيان الإشكاليات القانونية المرتبطة بذلك. وتتضمن الخاتمة أبرز الاستنتاجات والتوصيات المستخلصة.

الكلمات المفتاحية: الاختفاء القسري، القانون الدولي، العراق، تظاهرات تشرين، إشكاليات التصدي.

Problems in Dealing with Cases of Coercive Disappearance in Iraq from a Political and Legal Perspective

Prof. Dr. Hussein A. Issa

College of Law- University of Sulaimani

keywords: Coercive disappearance, international law, Iraq, the October demonstrations, problems of response

Abstract

Iraq has suffered, and is still, from widespread practices of coercive disappearance crime, the recent popular demonstrations were marked by their widespread perpetration, which made the United Nations Assistance Mission in Iraq and the international and national human rights organizations to demand investigations into these crimes, punish the guilty and redress the victims.

The topic of this research is devoted to explaining the concept of coercive disappearance, and its cases concerning the aforementioned demonstrations in light of the reports of human rights organizations, and political and legal problems that may hinder the criminal responsibility for them, and thus achieve the desired social justice for their victims.

The research is divided into an introduction, four demands, and a conclusion. The first requirement clarifies the concept of coercive disappearance in international covenants, the second requirement reviews cases of coercive disappearance in Iraq, and the third requirement deals with political problems to address coercive disappearance, and the fourth requirement devotes to clarifying the legal problems associated with that. The conclusion includes the most prominent conclusions and recommendations drawn.

التحليل الاستراتيجي للواقع السياسي العراقي وآثاره المستقبلية

أ.م.د. حازم حمد موسى الجنابي

كلية العلوم السياسية/جامعة الموصل

Email: hazim@uomosul.edu.iq

الملخص:

إن البحث في تشكيل الواقع السياسي العراقي وتأثيره في المجتمع العراقي، وطرق طرحه للمعضلات السياسية في مرحلة ما بعد التغيير الديمقراطي، وما شهدت ساحته من موجات عنف ؛ لتكون الديمقراطية شكلاً لا مضموناً، ووضع تحليل استراتيجي له، من الأمور المهمة في ظل توالد وتجدد المعضلات السياسية، لتكيفها والبيئة السياسية، وهذا يفضي لتوصيف مجرى ظاهرة تشكيل الواقع السياسي العراقي في ظل ما تلعبه القوى السياسية الفاعلة سلباً (إشكالية فهم السلام الديمقراطي) من تأثير على طبيعة ومسار ومستقبل العراق.

ويجيب البحث عن التساؤل الآتي: لماذا لا يمكن وضع رؤية استراتيجية لحل المعضلات السياسية التي تؤثر على طبيعة المسار السياسي العراقي وتحقق طفرة في مستقبله؟ فَسُلِطة الأضواء على الإشكالية الدائرة فيما يتعلق بالمفارقة الادائية في السجالات والجدليات السياسية، فالقوى السياسية ترهن وجودها بوجود السلام الديمقراطي ونهجها استبدادي، وتلك هي مفارقة حقيقية، التي أفصحت عن طبيعة التفاعلات السياسية السلبية التي تشير إلى تفكك النسق الاجتماعي وشيوع الفوضى الهدامة، وحلاً لتلك الإشكالية استندنا على فرضية مفادها:" كلما ازدادت المعضلات تأثيراً الواقع السياسي العراقي؛ ازدادت الآثار السلبية ظهوراً وتأثيراً على مستقبله "، وحلاً للإشكالية واثباتاً للفرضية استخدمنا المنهج التحليلي، لتحليل تأثير الواقع السياسي المتأزم العراقي على مستقبله .

ودرست العملية البحثية الواقع الاجتماعي فوجدته يتأثر بالمعضلات السياسية كثيرا، فالعلاقة بينهما طردية ضمن أحد الخيارين: الأول: الفوضى السياسية تفضي إلى الفوضى الاجتماعية ، والثاني: الواقع السياسي المتأزم يفضي إلى مستقبل سياسي-اجتماعي اكثر تأزماً ؛ وهذا ناتج عن إشكالية فهم السلام الديمقراطي.

الكلمات المفتاحية :(التحليل الاستراتيجي، الواقع السياسي العراقي، السلام الديمقراطي، التناسق الاجتماعي، المستقبل).

Strategic analysis of the Iraqi political reality and its future implications

Abstract

Researching the formation of the Iraqi political reality and its impact on Iraqi society and ways to address political dilemmas in the post-democratic change phase, the waves of violence witnessed in its arena for democracy to be a form rather than content, and developing a strategic analysis for it. These are important matters in light of the proliferation and renewal of political dilemmas. To adapt it and the political environment, this leads to the description of the course of the phenomenon of shaping the Iraqi political reality in light of the negative influence of the active political forces (the problem of understanding democratic peace) of the impact on nature, the path, and future of Iraq.

The research answers the following question: Why can not a strategic vision be developed to solve the political dilemmas that affect the nature of the ethnic political track and achieve a breakthrough in its future? To shed light on the ongoing problem of the performance paradox in political debates and controversies, political forces depend on their existence on the existence of democratic peace and their authoritarian approach, this is a real paradox, which revealed the nature of negative political interactions that indicate the disintegration of social order and the spread of destructive chaos, and a solution to that problem we based On the hypothesis that: "The more dilemmas affect the Iraqi political reality, the more negative effects will appear and affect its future."

The research process studied social reality and found that it is greatly affected by political dilemmas. The relationship between them is positive within one of the two options: the first option: political chaos leads to social chaos, and the second option: the critical political reality leads to a more crisis-political future. This results from the problematic understanding of democratic peace.

Keywords: (strategic analysis, Iraqi political reality, democratic peace, social co-ordination, the future

إرساء قانون جديد لتعويض الأضرار الناجمة عن الأخطاء الطبية

دراسة تحليلية مقارنة

م.د إيناس مكي عبد نصار

– جامعة بابل –كلية القانون –جمهورية العراق

enassmekee@gmail.com

الملخص :

حق الإنسان في صحته من الحقوق الأساس التي تكلفت التشريعات والاتفاقيات الدولية على حمايته مر العصور، و أن المسؤولية الطبية من المواضيع المهمة من الناحية العملية وعلى مستوى المنظومة القانونية ، لاسيما أن أساسها و ركنها هو الخطأ الطبي و أهميته في إطار قواعد المسؤولية ، و القاعدة تتمثل في أن الطبيب يسأل عن كل الأضرار التي تنشأ من جراء خطئه و عدم احترازه للعملية الطبية ،إلا أن الواقع العملي كشف وجود أخطاء طبية قد يفلّت منها الأطباء من دون المسؤولية وتعويض الضرر للمريض ، وذلك بسبب التشريعات الوضعية لم تبحث مسؤولية الطبيب بشكل مباشر بل تركت ذلك لأحكام القواعد العامة وهذه القواعد غير كافية عن طريقها يستطيع الطبيب ،أو المتسبب للخطأ الطبي دفع المسؤولية فيما اذا اثبت أن الخطأ لم يصدرْ منه ،أو يحتج بالسبب الأجنبي كون الخطأ من الغير يعفى من المسؤولية ، علاوة على ذلك نجد اختلاف الفقه والقضاء في طبيعة مسؤولية الطبيب فيما اذا كانت عقدية أم تقصيرية ، ومن هنا ظهر تشتت في بناء المسؤولية وتحديد أساسها ، فنحتاج إلى مسوغات قانونية أخرى متينة وساندة تتضمن أسس جديدة ؛ لتعزيز المسؤولية المدنية وتعويض الأضرار الناجمة من الأخطاء الطبية الناتجة من مباشرة الطبيب لمهنته على نحو لا يتفق مع الواجبات التي تقتضيها ممارسة المهنة الطبية التي تستلزم أخذ الحيطة والحذر في التشخيص والعلاج ، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج ضارة كان يمكن تفاديها إذا بذل العناية في علاج المريض ، ومن هنا فان موضوع الأخطاء الطبية ، وكيفية التعويض عنها قد اشغلت الكثير من الفقهاء في الكتابة والبحث على الرغم من ذلك لابد من البحث وتقصي النصوص الضمنية إن لم تكن صريحة تؤسس عليها إقرار مسؤولية الطبيب وتعويض المريض أو ذويه في حالة وفاته .

مشكلة البحث : تتلخص إشكالية البحث في عدم وجود نصوص قانونية تنظم بشكل واضح المسؤولية المدنية للطبيب فلا يمكن الركون بصورة كلية للقواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني وهي قواعد التعويض عن الضرر ، فهذا يشكل حقيقة فراغ تشريعي في بعض الحالات وبالتأكيد سوف يتهرب الطبيب المسبب للضرر من التعويض .

أهمية البحث : –فالبحث سيحاول إيجاد نصوص أخرى تقوم عليها مسؤولية الطبيب غير ما ذكر من قواعد في القانون المدني ومن أهم هذه الأسس هو تحمل تبعات المخاطر على الرغم من إدعاء الطبيب بعدم المسؤولية فيتحمل الضرر الذي لحق بالمريض من جراء الخطأ في العملية الجراحية استنادا إلى قاعدة الغرم بالغنم ، واستحداث نظام التامين الإلزامي للتعويض من الأخطاء الطبية .

أهداف البحث : تكون أهداف البحث محددة في استنباط نصوص قانونية قد تكون صريحة أو ضمنية في القانون المدني ، وغيره من القوانين ذات الفعالية ، والأثر في تشكل الأساس القانوني الجديد لمسؤولية الطبيب والكادر الطبي عن التعويض في حصول اخطاء طبية .

منهجية الدراسة : سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي المقارن للنصوص القانونية ذات العلاقة سواء النصوص الواردة في القانون المدني العراقي أو القانون المقارن للبحث في النصوص لغرض إرساء الأسس الجديدة التي يقوم عليها التعويض من الأخطاء الطبية .

هيكلية البحث : لغرض الإمام بموضوع البحث سنقسم خطته على ثلاثة مباحث نبحث في الأول الأسس التقليدية للتعويض عن الأضرار من الأخطاء الطبية ، وفي المبحث الثاني الأسس الجديدة للتعويض عن الأضرار من الأخطاء الطبية ، وفي المبحث الثالث الأثر المرتب على مسؤولية الطبيب واذا انتهينا من ذلك سنصل البحث بخاتمة ندرج فيها أهم الاستنتاجات والتوصيات .

الكلمات المفتاحية : الأسس – الجديدة – القانونية – التعويض – الطبيب – الاخطاء الطبية .

Towards laying a new legal basis for compensation for damages resulting from medical errors

A comparative analytical study

Dr. INAS Makki ABED

University of Babylon, Faculty of Law, Iraq

Abstract

The human right to health is one of the basic rights that international legislation and conventions have entrusted to protect humans throughout the ages, medical liability is one of the important issues from the practical point of view and at the level of the legal system, especially its basis and its basic pillar which is a medical error and its importance within the framework of liability rules. The rule is that the doctor asks about all the damages that arise as a result of his/her mistake and lack of caution for the medical process, but the practical reality revealed the presence of medical errors that doctors may escape from without responsibility and compensation for harming the patient, due to the positive legislation that did not directly address the issue of the doctor's responsibility. I left that to the provisions of the general rules and these rules are insufficient, through which the doctor or the one who caused the medical mistake can pay responsibility if it is proven that the mistake was not made by him/her, or (s)he invokes the foreign reason, such as that the error is from others, so (s)he is exempt from liability, moreover, we find differences in jurisprudence and the judiciary in the nature of the doctor's responsibility, whether it was a nodal or a failure, and from here appeared a dispersion in building responsibility and defining its basis, so we need other solid and supportive legal justifications that include new foundations to enhance responsibility cities compensation for the damages resulting from medical errors resulting from the practitioner of his/her profession in a manner inconsistent with the duties required by the practice of the medical profession that require caution and caution in diagnosis and treatment, which leads to harmful results that could have been avoided if (s)he exerted care in treating the patient. The issue of medical errors and how to compensate for them has occupied many jurists in writing and researching. Nevertheless, it is necessary to search and investigate implicit texts if they are not explicit on which to base the approval of

the doctor's responsibility and compensation for the patient or his family in the event of his death.

The problem of the research is summarized in the absence of legal texts that clearly regulate the civil liability of the physician, so it is not possible to rely entirely on the general rules stipulated in the civil law, which are the rules for compensation for damage, as this really constitutes a legislative vacuum in some cases, and the doctor causing the damage will certainly evade compensation.

The research will try to find other texts on which the doctor's responsibility is based, other than the aforementioned rules in the civil law, and the most important of these foundations is bearing the risk of risks despite the doctor's claim of irresponsibility, so he bears the damage to the patient as a result of the error in the surgery based on the rule of fines for sheep, and the introduction of a system Compulsory insurance for compensation from medical errors.

As for the methodology of the study, we will rely in this study on the analytical and comparative approach of the relevant legal texts, whether the texts contained in the Iraqi civil law and comparative law, to search for texts to lay the new foundations on which compensation for medical errors is based.

Research structure: To get acquainted with the topic of the research, we will divide its plan into three topics. In the first section, we will deal with the traditional foundations for compensation for damages from medical errors, in the second section, the new foundations for compensation for damages from medical errors, and in the third section, we will deal with the effect of achieving the basis of the doctor's responsibility and if we have finished, we will reach the research with a conclusion, in which we will include the most important conclusions and recommendations.

Key words: fundamentals - new - legal - compensation - doctor - medical errors

حق تقرير المصير للاقليات في التشريعات الدولية والدستورية

م.م روشنا محمد امين
كلية القانون – جامعة كركوك – العراق
roshnatalabany23@gmail.com

م.م شيماء جمال محمد
كلية القانون – جامعة كركوك – العراق
Shamia.jamal1@gmail.com

الملخص

إن موضوع حقوق الإنسان من المواضيع المهمة والشائكة التي تنطوي على عدد كبير من الحقوق وللأسف ما يزال الكثير منها محلا للانتقاص في أغلب الدول و لاسيما في دول الشرق الأوسط ، وأن موضوع بحثنا ذات صلة وثيقة بحقوق الإنسان و يعدّ جزءا من حق تقرير المصير الذي يعدّ من الحقوق الأساسية التي لابد أن تتمتع بها الشعوب ولاسيما الشعوب المستعمرة التي اقرتها الدساتير الوطنية واتفق عليها المجتمع الدولي أبان ظهور حركات الثوار والإنقلاب والثورات التي دعت إلى الاستقلال للتخلص من الاستعمار ، مع العلم أنها في البداية اقرت حق تقرير المصير فقط للشعوب التي تعاني من الاحتلال ، غير أنه مع تطور قواعد القانون الدولي ، وبروز المعاهدات ، فقد منح هذا الحق أيضا للأقليات الموجودة في الدول التي تعاني من التمييز العنصري وسياسة الاضطهاد التي تمارس من قبل دولة الأم ، وإن كانت هذه السياسات سببا في مطالبة الأقليات الموجودة في الدول بالإنفصال عن دولة الأم التي كفل حمايتها القانون الدولي, إلا إن هذا الحق يتعارض أحيانا مع سيادة الدول ، وهذا ما أدى إلى خلق المشاكل ما بين الأقليات والدولة الأم ، إذ إن كثير من الدول رفضت منح الأقليات الموجودة فيها الحق في تقرير مصيرها بحجة أنها تؤدي إلى انتقاص سيادة الدولة وهيبتها ، وهذا ما أدت إلى زيادة المشاكل في تلك الدول ، و عليه دفعت الأقليات الموجودة فيها إلى تشكيل احزاب معارضة لعمل على سقوط دولة الأم .

وعموماً، يعدّ حق تقرير المصير حقا جماعيا وليس فرديا. بمعنى أن هذا الحق لا يمكن أن يمارس فقط عبر فرد واحد أو مجموعة أفراد. بل هو حق يمارس من عدد كبير من الناس تربطهم روابط مشتركة، مثلا اللغة ،التاريخ، الثقافة ، الا ان هذا الحق لا يمكن ممارسته من قبل كل مجموعة تربطهم روابط مشتركة التي تنطبق عليهم مصطلح الأقلية أو الأثنية بل لابد أن تكون هذه الجماعات تعاني من التمييز العنصري وسياسة الاضطهاد الممارس من لدن دولة الأصل ، وأن السبب في تقييد هذا الحق في القانون الدولي هو عدم تفتيت الدول وحفاظا على الاستقرار الأمني فيها ، وعليه يمكن القول أن الحق في تقرير المصير محصور في حالتين، الأولى: هي حالة الشعوب الخاضعة للاستعمار أو الاحتلال، فبموجب هذا الحق يكون لها الحق بالتخلص من الاحتلال الأجنبي أو التمييز

العنصري، وأن تحكم نفسها بنفسها. والثانية: هي حالة الأقليات التي تتعرض إلى الاضطهاد أو التمييز العنصري الممنهج من قبل دولة الام.

الكلمات الافتتاحية: الاقلية، تقرير المصير، حقوق الاقلية، الحماية الدستورية، الحماية الدولية

The right to self-determination of minorities in international and constitutional legislation

Roshna muhammed amin
University of Kirkuk. College of Law.

Shamiaa Gamal mohamed
University of Kirkuk. College of Law

Abstract

The issue of human rights is an important and thorny topic that includes a large number of rights. Unfortunately, many of them are still subject to the detriment in most countries especially in the countries of the Middle East. The topic of our research is closely related to human rights and is considered a part of it, namely the right to self – a determination which is considered one of the basic rights that people must enjoy, especially colonized peoples, which have been approved by national constitutions and agreed upon by the international community. The emergence of revolutionary movements, coups, and revolutions that called for independence to get rid of colonialism. In other words, at first, it recognized the right to self-determination only for peoples suffering from occupation; however, with the development of the rules of international law and the emergence of treaties, this right was also granted in countries that suffer from racial discrimination and the policy of persecution practiced by the home country and if these policies are a reason for calling on minorities from the home country, which international law has guaranteed protection. However, this right is at times inconsistent with the sovereignty of the states, and this has created problems between minorities and the home country, as many countries have refused to grant the minorities within them the right to determine their destiny under the pretext that it leads to diminishing the sovereignty of the states; this led to the increase in the problems in those countries and thus prompted the minorities in them to from opposition parties to work on the fall of the mother country.

In general, the right to self-determination is collective, not an individual one in the sense that this right cannot be exercised by a single individual or group of individuals. It is a right that is practiced by a large number of people who share common bonds such as language, history, culture; however, this right cannot be exercised by every group linked by common ties to which the term minority or

ethnicity applies. Rather, these groups must suffer from racial discrimination and the policy of persecution practiced by the country of origin. The reason for restricting this right in international law is not to break up states and to preserve security stability in them, Thus, it can be said that the right to self-determination is limited to two situations; the first is the case of peoples subject to colonialism or occupation, where, according to this right, she has the right to get rid of foreign occupation or racial discrimination and to rule herself. The second is the case of minorities who are subject to persecution or systematic racial discrimination by the mother country.

Key words :Minority, self-determination, minority rights, constitutional protection, international protection

أهمية البحث:

إن هذا الموضوع ذو أهمية بالغة ؛ لكونها تتعلق بحق من حقوق الانسان إلا هو الحق في تقرير المصير التي تعدّ من الحقوق الأساسية التي تجمع بين الجانب الدستوري والجانب السياسي فهي من الحقوق المرتبطة بسياسة الدولة ؛ ولهذا تم دراسة هذا الموضوع من الجانب الوطني (السياسي والدستوري) و، كذلك من الجانب الدولي ؛ لمعرفة مدى حماية القانون الدولي لها.

مشكلة البحث:

إن حق التقرير المصير ما يزال من الحقوق المضطهدة وغير المحمية ، وإنها ما تزال محلا للإنتقاد والرفض في الدول التي تتواجد فيها قوميات عدة و لاسيما في الدول التي تمارس سياسة التمييز العنصري ضد الأقليات الموجودة فيها التي تكون سببا في مطالبتهم بالانفصال عن دولة الأم .فعليه يثور التساؤل عن :

1- ماهيه الأقليات ؟ وما أنواعه"

2- ما لمقصود بحق تقرير المصير ؟

3- هل القوانين والوثائق الدولية والتشريعات الدستورية كافية لممارسه الأقليات حقها في تقرير مصيرها ؟

4- ماهي الأسس القانونية للإقرار بهذا الحق في القانونين الدولي والداخلي.

5- ما أبرز الآليات القانونية والسياسية الدولية والداخلية التي يمكن للشعوب توظيفها للتمتع بممارسة هذا الحق.

6- ما أبرز المعوقات والتحديات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية التي تواجه الأقليات في ممارسة هذا الحق في أرض الواقع.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن إقرار حقوق الإنسان بصفة عامة وحق تقرير المصير بصفة خاصة في الدساتير والمواثيق الدولية غير كاف لإحتواء هذا الحق مالم يتم تطبيق نصوصها على أرض الواقع ، فأن دساتير أغلبية الدول تنص على حقوق الإنسان ، ويتم تخصيص باب كامل لها إلا أن تلك الحقوق ما تزال مهمشة بسبب عدم تطبيق ما جاء في بنودها فالسبب ليست بالنصوص وإنما في عدم التطبيق الفعلي لتلك النصوص على أرض الواقع.

منهجية البحث:

اعتمدنا في دراسة هذا البحث منهجين وهما:

1- المنهج التحليلي : ويكون عن طريق تحليل النصوص الدستورية والدولية المتعلقة بحق التقرير المصير سواء أكانت بصورة مباشرة أم غير مباشرة.

2- المنهج الوصفي: وذلك عبر وصف قواعد القانون الدستوري وقواعد القانون الدولي لحق التقرير المصير .

هيكلية البحث:

ولأهمية هذا الموضوع ولمعرفة دور الدساتير في حق تقرير المصير ودور المجتمع الدولي منها ، فأننا قسمنا هذا البحث على مبحثين .، نبحث في الأول المفاهيم الأساسية حول الموضوع ومنها مفهوم الأقلية وأنواعها ، و نتطرق إلى مفهوم حق تقرير المصير أما المبحث الثاني فخصصناه لحق تقرير المصير في القوانين الدستورية والدولية وانهينا البحث بخاتمه تضمنت أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلنا إليها عبر دراسة موضوع البحث .

الدولة العراقية والاشكاليات الاقتصادية والاجتماعية بعد عام 2003

مدرس مساعد : مشتاق طلب فاضل حسين .
المديرية العامة لتربية صلاح الدين / قسم تربية طوز / العراق
fmsta24@yahoo.com

الملخص

إذا كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أحدى أهم المتطلبات التي تستوجب على الدولة تحقيقها، لذا فإن تحقيق هكذا هدف ومطلب يكون بحاجة كبيرة إلى مؤسسات دولة فاعلة ومستقرة، إلا إنه عبر الملاحظات المستمرة إنه لا توجد أية إدارة مؤسساتية تتولى العملية التنموية، فقد أصبحت الدولة العراقية تسير ببطء من دون فلسفة ومنهاج تقتدي به، حتى الدستور في عام 2005 لم يقدم أي تفسير واضح للفلسفة والنظرية السياسية والاقتصادية التي يجب أن تسير عليها الدولة بعد عام 2003، إذ نصت المادة (25) من الدستور(تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته)، كما نصت المادة (26) من الدستور (تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة).

ومفهومٌ لدى الجميع أن هناك ارتباط قوي بين الفلسفة والنظرية التي تعتمد عليها السياسة الاقتصادية ومدى تطبيق ذلك في جميع الميادين والمجالات.

و إن هناك العديد من المفكرين والمحللين الاقتصاديين يقدموا أي من النظريات الاقتصادية بعد عام 2003، التي كانت من المفروض أن تحدد وترسم شكل النظام الاقتصادي الجديد الذي يجب أن يعمل عليه العراق، هل هو نظام رأسمالي، اشتراكي، حر، اقتصادي إسلامي؟ ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أصبح العراق صورة لدولة منذ نيسان 2003، فليس هناك مقومات الدولة المدنية، فإن أغلب الاتجاهات تذهب إلى أن العراق يعاني من عدم وجود دولة مدنية، فمنذ تأسيس الدولة عام 1921 قد اقتادته أنظمة حكم سياسية لم تهتم به كدولة، إنما ظهر العراق كمنظمة تابعة للنظام السياسي، وعلى مدى عقود مضت.

ولم تتمكن الأنظمة السياسية المختلفة التي تعاقبت على العراق من انجاز عملية بناء الدولة، فمفهوم لدى الجميع أن الدولة مشروع مؤسساتي، اقتصادي، سياسي.

فقد عانت أنظمة الحكم التي تعاقبت على العراق من أزمات كثيرة ومتعددة، وكان أبرزها أزمة الشرعية، والهوية، والتغلغل، وأزمة التكامل والاندماج، وفي ظل هذه الأزمات بدأت تعاني الدولة من تآكل شرعيتها ومواجهة خطر التفتيت، وبعد ذلك قد أدخل العراق ضمن قائمة الدول التي تعاني اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، بالإضافة إلى فشل النظام السياسي في احتواء العنف وتحقيق الاستقرار السياسي وتنمية الثروة الاقتصادية التي كان قد وعدوا بها.

ومن أجل مغادرة هذا الوضع المتأزم، لابد من توفر ارادة سياسية واقتصادية قادرة على إصلاح الأوضاع، ذلك من خلال ترتيب بيته الداخلي والمضي بمسح وتصفير جميع المشاكل الداخلية وضبط تدخلات الدول المجاورة بالشأن الداخلي للعراق،

وإن ما تم ذكره من مقدمات ضرورية لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية ومعالجة الإشكالات الاجتماعية ومنها العنف السياسي، وأزمة النزوح والهجرة الداخلية والهجرة الخارجية، واحتواء آفات الفساد والبطالة، وفي حال تحقيق ذلك يمكن للعراق أن يخرج من قائمة الدولة المتأخرة.

وإن المجتمع العراقي والدولة يمران بمرحلة صعبة ومعقدة نتيجة المشكلات الكثيرة والحادة، وكل هذه المشاكل أدت إلى خلل ظاهري وجوهري في صميم بنية الدولة العراقية، قد أعاقها وعرقلها عن القيام بمهامها في تحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي، ومن بين ذلك الفشل في إعادة بناء الدولة والمؤسسات.

The Economic and Social Problems for the State of Iraqi after 2003

Mshtaq Talab Fdhel

General Directorate of Education Salah EL-Din

Tuz Education Department

Abstract

If economic and social development is one of the most important requirements that the state must achieve, so achieving such a goal and demand is in great need for effective and stable state institutions. It goes slowly and without philosophy and a methodology to follow until the constitution in 2005 did not provide any clear explanation of the philosophy and political and economic theory that the State should follow after 2003, as Article (25) of the constitution stipulated (The state guarantees the reform of the Iraqi economy according to modern economic foundations. In a way that guarantees the full investment of its resources, diversification of its sources, and encouragement and development of the private sector), as Article (26) of the Constitution stipulates (The state guarantees the encouragement of investments in various sectors).

Also, many economic thinkers and analysts present any of the economic theories after 2003, which were supposed to define and draw the form of the new economic system that Iraq should work on. Is it a capitalist, socialist, free, and Islamic economic system? Not only that, but Iraq has become an image of a state since April 2003, because there are no foundations of a civil state, most trends claim that Iraq suffers from the absence of a civil state, since the establishment of the state in 1921 it has been led by political regimes that have not been interested in it as a state. Iraq emerged as an organization affiliated with the political system, over the past decades.

The various political regimes that have succeeded in Iraq have not been able to complete the state-building process, so everyone understands that the state is an institutional, economic, and political project.

The successive regimes in Iraq suffered from many and multiple crises, the most prominent of which were the crisis of legitimacy, identity, penetration, and the crisis of integration and integration, and in light of these crises the state began to suffer from the erosion of its legitimacy and facing the risk of fragmentation, and after that, Iraq was included in the list of countries suffering Economically, socially and politically, in addition to the failure of the political system to contain violence, achieve political stability, and develop the economic wealth that it had promised.

To leave this crisis, there must be a political and economic will capable of reforming the situation, by arranging his internal home and proceeding to wipe out and zero in all the internal problems and control the interference of neighboring countries in the internal affairs of Iraq,

The aforementioned introductions are necessary to achieve political stability and economic development, to address social problems, including political violence,

the crisis of displacement, internal migration and external migration, and to contain the scourges of

corruption and unemployment, and if this is achieved, Iraq can emerge from the list of the backward state.

Iraqi society and the state are going through a difficult and complex phase as a result of the many and acute problems, and all of these problems have led to an apparent and fundamental defect in the core structure of the Iraqi state, which has hindered and hindered it from carrying out its tasks to achieve security and political and economic stability, including the failure to rebuild the state and institutions.

الاطار القانوني لحماية حرية الرأي والتعبير في ظل تغيير الاوضاع السياسية (حالة العراق أنموذجاً)

أ.د. محمد أمين الميداني
رئيس المركز العربي للتربية على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، فرنسا
أستاذ محاضر في جامعة ستراسبورغ، فرنسا
أستاذ زائر، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان
aminalmidani@hotmail.com

م.د. هه لا له محمد تقي محمد أمين
كلية العلوم السياسية / جامعة السليمانية
Halala.taky@univsul.edu.iqu

الملخص

على الرغم من وجود الصكوك الدولية والإقليمية، والتشريعات الوطنية، المكرسة لتنظيم وحماية حرية الرأي والتعبير، إلا أنها تشهد كثيراً من الانتهاكات والقيود على ممارسته، ذلك بعد أن كشفت التطورات الداخلية في العديد من الدول عن تدهور الأوضاع السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يشكل موضوعاً رئيساً للدراسات في القانون الدولي والقانون الوطني، على حد سواء، وذلك من أجل التصدي لهذه الانتهاكات ووضع القواعد والضوابط كفيلة بصون حرية الرأي والتعبير في إطارها المشروع دون أن تتجاوزه إلى الإضرار بالغير أو بالمجتمع. ويشكل العراق أنموذجاً بارزاً للدراسة بهذا الخصوص، فيما يتعلق بحماية حرية الرأي والتعبير في ظل التباين والاختلاف في الأنظمة السياسية التي تعاقبت في العراق منذ عام 2003 إلى عام 2020، إذ أن النقلة النوعية التي شهدها النظام السياسي العراقي منذ 2003 ساهمت في تكريس العديد من الحقوق والحريات، ومن بينها حرية الرأي والتعبير التي تشكل نقطة الانطلاق لبقية الحريات وأحد الدعائم الأساسية لبناء صرح الديمقراطية. لكن هل كانت تغيير الأوضاع السياسية في العراق عاملاً مساعداً على ضمان حرية الرأي والتعبير؟. الأمر الذي يتطلب النظر في حرية الرأي والتعبير بين القانون والواقع، و بيان الآليات القانونية الخاصة بحماية ومعالجة العوائق التي تواجه حرية الرأي والتعبير وإمكانية تطويرها.

ولغرض دراسة هذا الموضوع، تم اعتماد على المنهج الوصفي التحليلي القائم على حصر وتحليل النصوص القانونية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والصادرة بعد عام 2003م ، وذلك كله في ضوء المعايير الدولية. وجرى توزيعه على محورين؛ يتناول المحور الأول

الوضعية القانونية لحماية حرية الرأي والتعبير على المستويين الدولي والإقليمي، وخصص المحور الثاني لآليات احترام حرية الرأي والتعبير في تشريعات العراقية في ظل تغيير الأوضاع السياسية.

الكلمات المفتاحية: حرية الرأي والتعبير، المواثيق الدولية والإقليمية، التشريعات العراقية، عوائق حرية الرأي والتعبير في العراق، انتهاكات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير في العراق.

The Legal Framework for Protecting Freedom of Opinion and Expression in Light of Changing Political Situations

(The Case of Iraq as a Model)

Prof.Mohammed Amin AL-Midani
President of Arab Center for International Law and HumanRights Education,Strasbourg,France
www.acihl.org

Dr.Halala Muhammad Taki Muhammad Amin
University of Sulaimani – College of Political Science

Summary

Despite the existence of international and regional instruments and national legislation devoted to organizing and protecting freedom of opinion and expression, they witness many violations and restrictions on their practice, This is after internal developments in many countries revealed the deterioration of political, economic, social, and cultural conditions, which constitutes a major topic for studies in both international and national law, to address these violations and set rules and controls that guarantee the preservation of freedom of opinion and expression within its legitimate framework, without exceeding it to harm others or society. Iraq constitutes a prominent case for study in this regard, concerning the protection of freedom of opinion and expression in light of the variation and difference in the political regimes that succeeded in Iraq from 2003 to 2020, whereas, the paradigm shift that the Iraqi political system has witnessed since 2003 has contributed to the consecration of many rights and freedoms, among them freedom of opinion and expression, which is the starting point for the rest of the freedoms and one of the basic pillars of building the edifice of democracy. But was changing the political situation in Iraq a factor helping to ensure freedom of opinion and expression? This requires looking at freedom of opinion and expression between law and reality and clarifying the legal mechanisms for protecting and addressing the obstacles facing freedom of opinion and expression, and the possibility of developing them.

To study this topic, a descriptive and analytical approach was based on the inventory and analysis of legal texts relating to freedom of opinion and expression issued after 2003, all in the light of international standards. And all this in light of

international standards. And it was distributed on two axes; The first axis deals with the legal status to protect freedom of opinion and expression at the international and

regional levels, and the second axis is devoted to mechanisms for respecting freedom of opinion and expression in Iraqi legislation in light of changing political situations.

Keywords: freedom of opinion and expression, international and regional charters, Iraqi legislation, obstacles to freedom of opinion and expression in Iraq, violations of freedom of opinion and expression in Iraq.

بيان حقوق المرأة السياسية في الإسلام و إبراز دورها في المجال السياسي

أ. م. د. حسين زبير ثلج شبيب الفهداوي
الجامعة العراقية، كلية العلوم الإسلامية، قسم العقيدة
alfhdawy881@gmail.com

أ.ميادة علي عبد النبي كريم
ماجستير أصول الدين – التخصص الدقيق: عقيده
mooonali87@gmail.com

الملخص

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

مشكلة البحث: من أهم المسائل التي تثار هي مسالة حقوق المرآة السياسية في الإسلام من حيث مشاركتها في العمل السياسي وممارستها للمناصب السياسية وهذه المسالة مهمة جداً وقد اتهموا الاسلام بانه مجمد للمرآة من حيث حقوقها السياسية ولكنهم بادعائهم هذا حصل عندهم خلط بين المسلمين وبين القوانين الاسلامية فهناك فرق بين المسلمين وما يطبقونه الان وبين مبادئ الاسلام الحقة فهؤلاء الغربيين لا يفرقون بين حقوق المرآة في الاسلام من حيث النظرية والتطبيق فالإسلام بمبادئه قد ساوى بين الرجل والمرأة نظريا الا في بعض الموارد التي لا تمارسها المرأة بسبب تركيبها الجسمي السايكولوجي.

أهمية البحث: الإسلام قد اعطى للمرأة كل حقوقها وعلى كل المستويات سياسية كانت او اجتماعية او غيرها ولكن ضمن قيود وشروط وحدود وضعت لمصلحتها فهناك اعمال لا تستطيع المرأة ممارستها. اما من الناحية السياسية التي نحن بصددها فالمشروع الاسلامي تعرض لها ووصفها انها حق للرجل والمرأة. والسياسية في الفكر الاسلامي تعني رعاية شؤون الأمة في جميع المجالات وقيادة مسيرتها في طريق الاسلام، ان السياسية في الفكر الاسلامي هي مسؤولية اجتماعية عامة واجبة على جميع المسلمين وجوبا كفائياً.

أهدف البحث: تسليط الضوء على بيان حقوق المرأة السياسية في الإسلام وإبراز دورها في المجال السياسي.

الكلمات المفتاحية: تعريف مفردات البحث، حقوق المرأة السياسية في الإسلام ودورها في المجال السياسي.

Women's political rights in Islam and their role in the political field

Assist. Prof.Hussain Zubair Thalij Alfhdawy
Legal policy
Iraqi University – College of Islamic Sciences

Resear.Maead Ali Adl Alnapi
Islamic Alnape
Iraqi University – College of Islamic Sciences

Summary

Praise be to God, we praise Him, seek His help, and seek His forgiveness, and we seek refuge in God from the evils of ourselves and our bad deeds. He who is guided by God is not misled, and whoever is misled has no guide, and I bear witness that there is no god but God alone and no partner, and I bear witness that Muhammad is his servant and his Messenger.

Research problem: One of the most important issues that arise is the issue of a woman's political rights in Islam in terms of her participation in political work and her exercise in political positions. This issue is very important. They accused Islam of freezing the woman in terms of her political rights. A distinction is made between Muslims and what they apply now and between the true principles of Islam. These Westerners do not differentiate between the rights of women in Islam in terms of theory and practice. Islam, according to its principles, has equated between men and women theoretically except in some resources that women do not exercise due to their physical and psychological makeup.

The importance of the research: Islam has given women all their rights at all levels, whether political, social, or otherwise, but within restrictions, conditions, and limits set in their interest, there are jobs that women cannot practice. As for the political aspect that we are dealing with, the Islamic project was presented to it and described as a right for men and women. And politics in Islamic thought means taking care of the nation's affairs in all fields and leading its march on the path of Islam. Politics in Islamic thought is a general social responsibility that is obligatory for all Muslims, obligatory, and sufficient.

The aim of the research: to shed light on the statement of the rights of the political woman in Islam and to highlight her role in the political field.

Keywords: definition of research terms, the rights of the political woman in Islam, and her role in the political field.

أداء الحكومة العراقية للمدة

(2020–2006)

الباحث
علي محسن دشر الماهين

الأستاذ الدكتور
طه حميد حسن العنبكي

كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية

الملخص

بالرغم من إن المؤسسة التنفيذية في النظم البرلمانية تتكون من فرعين هما : رئيس الدولة ((ملك أو رئيس الجمهورية)) ، والحكومة ((مجلس الوزراء)) ، إلا إن الأخيرة هي المؤسسة الأكثر أهميةً في تلك النظم ، وذلك بحكم الدور الذي تضطلع به في إدارة شؤون المجتمع ، إذ أنها المسؤولة بشكل مباشر عن عملية تخطيط وتنفيذ السياسة العامة ، وبذلك فهي الأقرب للمواطنين والأسرع استجابة لتلبية مطالبهم وتحسين أوضاعهم.

وقد أقر الدستور العراقي النافذ الصادر عام 2005 ، بأن نظام الحكم : نيابي (برلماني) ، كما أكد على الدور والمكانة التي يضطلع بها رئيس الحكومة (رئيس مجلس الوزراء) على وجه الخصوص ، والحكومة على وجه الجملة ، إذ أوكل المشرع الدستوري للأول مهمة تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة ، كما منح الحكومة اختصاصات على درجة كبيرة من الأهمية ، مما يجعلها تمتع بمركز فاعل في النظام السياسي برمته .

ولكن من الناحية العملية لم يكن أداء الحكومة العراقية منذ عام 2006 – موعد تاريخ تشكيل أول حكومة بعد دخول الدستور الدائم حيز النفاذ – ولغاية اليوم – الربع الأخير من عام 2020- ليرتقِ إلى أدنى مستويات الطموح ، ويعود ذلك إلى سياسة المحاصصة الطائفية والعرقية والحزبية التي فرضها الواقع السياسي بعد التغيير ، وقد انعكس ذلك بصورة مباشرة على طبيعة تكوين مؤسسات الدولة على وجه العموم ، والحكومة على وجه الخصوص، فضلاً عن عدم الانسجام بين القوى والأحزاب التي اشتركت في تشكيلها ، ولا يغيب عن بالنا تأخر تشكيل الحكومة لعدة أشهر في كل دورة ، وذلك لأن كل طرف يسعى لتحقيق مصالحه على حساب المصلحة الوطنية ، ومما عقد الأمور غياب التنسيق والتكامل بينها وبين مؤسسات الدولة الأخرى – مجلس النواب على وجه الخصوص . –

وعلى ذلك واجه رئيس الحكومة على وجه الخصوص – وطيلة الدورات النيابية موضوع الدراسة – تحديات جمة ، تقف في مقدمتها الصراعات والمساومات السياسية بين القوى والأحزاب السياسية المشتركة في تشكيل الحكومة ، لاسيما إن مما يغذي تلك الصراعات تدخلات القوى الدولية والإقليمية ، فضلاً عن التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والصحية ، وكل ذلك عرقلة الأداء الحكومي، إلى الحد الذي أفضى إلى غياب سياسة عامة راشدة.

وبغية تشخيص تلك الإشكالية – تدني مستوى أداء الحكومات المتعاقبة خلال الدورات النيابية المذكورة – لابد من تقسيم هذا البحث – فضلاً عن المقدمة والخاتمة – على المباحث الآتية:

المبحث التمهيدي : إطار نظري ودستوري...

المبحث الأول: أداء الحكومة خلال الدورة النيابية الأولى...(**2006–2010**)

المبحث الثاني: أداء الحكومة خلال الدورة النيابية الثانية...(**2010– 2014**)

المبحث الثالث: أداء الحكومة خلال الدورة النيابية الثالثة...(**2014–2018**)

المبحث الرابع: أداء الحكومة خلال الدورة النيابية الحالية... (**2018–2020**)

Performance of the Iraqi Government for the period (2006-2020)

Researcher
Ali Mohsen Dashr AL-Mahin

Prof. Dr.
Taha Hamid Hassan Al-Anbaki

College of Political Sciences - Al-Mustansiriya University

Summary

Although the executive institution in parliamentary systems consists of two branches: the head of state ((king or president)) and the government ((cabinet)), the latter is the most important institution in those systems, under the role it plays in Community affairs management, since it is directly responsible for the process of planning and implementing the general policy, and thus it is close to citizens and the fastest in responding to their demands and improving their conditions.

The Iraqi constitution of 2005, recognized that the system of government in Iraq is: representative (parliamentary), and emphasized the role and position of the head of government (the prime minister) in particular, and the government in general. The constitution assigned the task of planning and implementing public policy to the government, giving it an effective position in the entire political system.

In practice, however, the performance of the Iraqi government since 2006 - the date of the formation of the first government after the permanent constitution came into force - until today - the last quarter of 2020 - has not lived up to the lowest levels of ambitions, and this is due to the sectarian, ethnic and partisan quotas policy imposed by it.

The political equation after 2003 was directly reflected like the formation of state institutions in general, and the government in particular, as well as the lack of harmony between the politicians, participated in their formation, and we should not lose sight of the delay in forming the government for several months in each session, because every party seeks to achieve its interests at the expense of the national interest, In addition to the poor coordination and integration between state institutions.

Consequently, the Prime Minister in particular - and throughout the parliamentary sessions in question - faced many challenges, foremost of which political conflicts and bargains between political forces and parties involved in forming the government, especially since these conflicts are fueled by the interventions of international and regional powers, as well as security, economic

and social challenges, which contributed to curbing government performance, to the extent that it led to the absence of a rational public policy.

To diagnose this problem - the low level of performance of successive governments during the aforementioned parliamentary sessions - this research - in addition to the introduction and conclusion - is divided into the following sections:

The introductory topic: a theoretical and constitutional framework.

The first topic: The performance of the government during the first parliamentary session (2006-2010).

The second topic: The performance of the government during the second parliamentary session (2010-2014).

The third topic: The performance of the government during the third parliamentary session (2014-2018).

The fourth topic: The performance of the government during the current parliamentary session (2018-2020).

حماية الانتماء العابر للهويات الفرعية في ظل العولمة الثقافية

(القانون العراقي انموذجاً)

أ.م.د. محمد عزت فاضل

أستاذ القانون الدستوري المساعد–كلية الحقوق /جامعة الموصل– العراق

الملخص

مقدمة البحث

تمثل الطائفية التي تحمل في طياتها تغليب للانتماءات الفرعية او الاثنية –من خلال العالم الافتراضي الذي يعد مظهراً اساسياً للعولمة الثقافية– مجموعة من الأفعال المرتبطة بالمعلوماتية. حيث انها تجعل الولاء الوطني ادنى من الولاء الفرعي, وبشكل يضر بالوحدة الوطنية.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في عدم مواكبة التشريع العراقي للأفعال الضارة الناشئة عن اساءة استخدام وسائل العولمة الثقافية , التي هي مكرسة بالأصل للتواصل الانساني ليس المحلي فحسب , بل العالمي , ولكن مع وجود بعض الافكار التي تنمي الانتماء الاثني اضحى من الضروري مواجهة ذلك عبر تحديث القانون.

اهمية البحث

ان ضمان المعالجة القانونية للأفعال الضارة بالانتماء الوطني أمر من شأنه تحقيق الوحدة كنتيجة للسلم الاجتماعي, فضلاً عن سيادة الانتماء الانساني بدلاً من الكراهية والعنصرية.

اهداف البحث

يهدف البحث الى بيان طبيعة المواجهة التشريعية لتلك الافعال عبر شبكة المعلومات العالمية في ظل الدستور العراقي لسنة 2005, ومن ثم تحديد التناسب بين القانون, والدستور بوصفه قانون اعلى , ومن ثم تطوير قواعد الحماية لخدمة المصلحة الوطنية.

حدود البحث

تقف دراسة الموضوع عند حد تناول الهويات الفرعية وخطورتها في ظل العولمة الثقافية , والقواعد الموضوعية والإجرائية لمواجهة غلبة الانتماءات الفرعية في العالم.

فروض البحث

هناك علاقة طردية بين كفاية الحماية القانونية ضد الممارسات الطائفية, والوحدة الاجتماعية والسياسية للدولة. كما انه توجد علاقة قوية بين استقرار المجتمع الانساني الدولي والحماية من العنصرية.

الدراسات السابقة

لا توجد دراسة مباشرة حول الموضوع , وانما هناك دراسات ثانوية تناولت العولمة الثقافية وخطورة الطائفية مثال ذلك.

1 . جيرار ليكلارك , العولمة الثقافية الحضارات على المحك, ترجمة: جورج كتورة, دار الكتاب الجديد المتحدة, بيروت 2004.

2.سناء كاظم كاطع, الطائفية وتداعياتها على بناء الدولة العراقية المعاصرة, مجلة كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد, ع36, حزيران 2007.

ادوات البحث

تم جمع بيانات البحث بالاعتماد على طريقة الملاحظة العلمية لمختلف الكتب والابحاث التي تناولت عينة البحث المتمثلة بالدستور العراقي لسنة 2005 وقانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 المعدل النافذ وقوانين اخرى ذات صلة بموضوع الدراسة.

منهجية البحث

تم دراسة الموضوع بالاعتماد على المنهج التحليلي القائم على بيان آراء الفقه حول كفاية القانون العراقي لحماية الانتماء الوطني وبيان الرأي فيما نجده مناسباً, حيث تم المزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي.

هيكلية متن البحث

تم تقسيم دراسة الموضوع الى ثلاث مباحث: المبحث الاول درس الهويات الفرعية وخطورتها في ظل العولمة الثقافية, وتناول المبحث الثاني القواعد الموضوعية لمواجهة تنامي الانتماءات الفرعية في ظل العولمة الثقافية, اما المبحث الثالث فدرس القواعد الاجرائية لمواجهة تنامي تلك الانتماءات, ومن ثم نختم بأهم الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: (الطائفية, العولمة, الانتماء, دستور, الهوية , تناسب)

Protecting transient loyalty to sub-identities in light of cultural globalization (Iraqi law as an example)

D.r.Mohammed Ezzat Fadhil Al-Taie

Assist prof in In the specialty of constitutional law

Faculty of Law, University of Mosul-Iraq

Summary

Research introduction

Sectarianism which carries with it the primacy of sub-affiliations or ethnicity - through the virtual world, which is a basic aspect of cultural globalization - represents a group of actions related to informatics. It leads to making national loyalty less than subsidiary loyalty, and it harms national unity.

Research problem

The research problem arises in the failure of Iraqi legislation to keep pace with harmful acts arising from the misuse of cultural globalization methods, which are originally devoted to human communication in the world.

Research importance

Ensuring the legal treatment of acts harmful to national belonging leads to the achievement of unity as a result of social peace, as well as the development of humanism instead of hatred and racism.

Research aims

The research aims to clarify the nature of the legislative confrontation with these acts through a network of the information under the Iraqi constitution of 2005, and then determine the extent of compatibility among law, and the constitution as the supreme law, and then update the protection rules to serve the national interest.

Research limits

The study treated sub-identities and their danger in the light of cultural globalization, and the substantive and procedural rules to confront the predominance of sub-affiliations in the world.

Research hypotheses

There is a strong relationship between the adequacy of protection against sectarian practices and the unity of the social and political in the state.

There is also an effective relationship between the stability of the international humanitarian community and protection from Racism.

Previous studies

There is no direct study on the subject. Rather, there are secondary studies that dealt with cultural globalization and the seriousness of sectarianism, for example.

1. Gerard Leclark, Cultural Globalization, Civilizations at stake, translated by George Kattoura, The New Book United House, Beirut 2004.
2. Sana Kadhim Kata ', Sectarianism and its Implications for Building the Contemporary Iraqi State, Journal of the College of Political Sciences/ University of Baghdad, Vol. 36, June 2007.

Research Tools

The research data were collected by relying on the method of scientific observation of the various books and researches that dealt with the research sample(both of the Iraqi Constitution of 2005, Penal Code No. 111 of 1969, and other laws related to the subject of study).

Research Methodology

The subject was studied by relying on the analytical method based on the statement of jurisprudence views on the adequacy of Iraqi law to protect National and human identity, where the inductive, as well as Blending between deductive approach and descriptive approach.

Research body structure

The study of the topic was divided into three topics: The first topic studied sub-identities and their danger in light of cultural globalization, while the second topic dealt with the substantive rules to confront the growing sub-affiliations In light of cultural globalization, and the third topic examined procedural rules to confront the growth of these affiliations.

Keywords: (sectarianism, globalization, belonging, constitution, identity, symmetry)

معالجة القاضي الدستوري لمشكلة الجمود الدستوري

أ . م . د. ليلى حنتوش ناجي الخالدي

كلية القانون / جامعة بابل

Dr.laylaalkhalidi@gmail.com

موضوع البحث :

يعد الدستور هو القانون الاسمى والاعلى في الدولة وقواعده ما هي الا انعكاسا للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها الدولة وتوثر وتتأثر بها ، وعندما تتغير تلك الظروف والاوضاع يصبح الدستور بحاجة الى التعديل لمسايرة الاوضاع الجديدة .

ومن الحقائق الثابتة أن الجمود او الثبات المطلق ليس من طبيعة الدستور لان الدستور كغيره من القوانين يخضع لسنة التطور التي تستوجب التكيف مع المستجدات اي تعديل الاحكام الواردة فيه .

ولكن موضوع التعديل الدستوري قد يصطدم بجمود الاجراءات المطلوبة لتعديل الدستور والتي بدورها تجعل من التعديل امرا صعبا مما يؤدي الى جمود الوثيقة الدستورية وعدم مسايرتها للظروف والاوضاع السائدة في الدولة ، وهنا يبرز دور القاضي الدستوري ومن خلال التفسير الدستوري يتجاوز حدود التطبيق الحرفي للنصوص الدستورية وقد عبر عن ذلك احد قضاة المحكمة الاتحادية العليا الامريكية بقوله " نحن نعمل في اطار الدستور ولكن الدستور هو ما نقرر نحن انه الدستور " ، فالعدالة الدستورية ليست ابدا عدالة معصوبة العينين والرقابة على الدستورية ليست عملية حسابية او الية يوضع بها نص القانون في مواجهة نص الدستور فيظهر على الفور مدى التطابق بينهما او مدى مخالفة القانون لنصوص الدستور .

ومن هنا يتضح دور القاضي الدستوري ومن خلال التفسير القضائي والذي يعمل من خلاله على تطوير النصوص مفهوماً ومعناً ودون الحاجة الى تعديل نصوص الدستور الذي ليس بالمتناول دائماً ، فقد تمضي السنون والعقود ولا يحدث التعديل الدستوري ، فصناعة النص الدستوري امر قد يكون غاية في الصعوبة في النظم التعددية الديمقراطية كل هذه المستجدات واخرى غيرها تدعو الى ضرورة وجود تفسير قادر على ايجاد الحلول دون تدخل تشريعي خاصة وان مواكبة التطورات و المستجدات في الدول الديمقراطية ليس بالأمر السهل دائما أما الدول الحديثة العهد بالديمقراطية او السائرة تواً في طريقها تبرز اهمية التفسير ولاسيما الدستوري فحداثة العهد يعني حداثة عهد الدستور التعددي فضلا عن الاشكاليات التي تتأثر نتيجة حداثة فهم الديمقراطية والتعددية والحياة الحزبية اذ كثيراً ما تنشب خلافات سياسية حول موضوع التعديل الدستوري وبالتالي يحول دون حدوثه واتمامه .

اهمية البحث:

تتجلى اهمية موضوع البحث من خلال كون الدور التفسير للقاضي الدستوري في معالجة جمود الدستور وعدم امكانية تعديله تساهم في لفت انتباه المشرع الدستوري بان يضع نصب عينيه دراسة وتحليل احكام القضاء الدستوري كلما هم بتنقيح الوثيقة الدستورية او استبدالها بأخرى بل ان جل التعديلات الدستورية تأتي نتيجة لأحكام او قرارات صادرة عن القضاء الدستوري لذلك يلعب القضاء الدستوري في مختلف دول العالم دورا لا غنى عنه في انشاء وصياغة قواعد القانون الدستوري والتغلب على ما تحويه الوثيقة الدستورية من عيوب شكلية او موضوعية واستكمال ما بها من نقص وقصور وصياغة واعتماد المبادئ والنظريات الدستورية الجديدة التي تتوافق عليها السلطات العامة في الدولة او تتفق مع ايديولوجية المجتمع وتتماشى مع قيمه وتقاليده وثقافة ابنائه وهو ما يؤكد ان للقضاء الدستوري دورا مهما ومحوريا في ابتداع مبادى ونظريات القانون الدستوري وصياغة قواعده وهو دور يتجاوز دور القاضي العادي والاداري في ابتداع وصياغة المبادئ والنظريات القانونية .

كذلك ايضا تكمن اهمية موضوع البحث في استجلاء مقاصد المشرع واستبيان نيته وحقيقة مراميه في حالة غموض النصوص الدستورية واقتضابها وتقادم الزمن عليها فالدستور لا يشرع لزمان محدد بل الاصل فيه سريان احكامه لأجل غير محدد ويقينا ظروف التشريع قد لا تكون ذاتها ظروف النفاذ فلكل زمان ظروف ومستجدات ومستلزمات والتمسك بحرفية النص واهمال وتجاهل ما حوله غالبا ما ينتهي الى تطبيق منحرف يتعارض والاصل الذي من اجله وضع الدستور .

ايضا تبرز اهمية دور القاضي الدستوري في معالجة الجمود الدستوري في الدول ذات النظم الديمقراطية او السائرة توا في هذا الطريق ففي النظم الديمقراطية يعمل القاضي الدستوري ومن خلال التفسير على تطوير النصوص الدستورية وجعلها اكثر ملائمه للظروف دون الحاجة الى تعديل الدستور .

مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث في كون الجمود والاستقرار امران متطلبان لأي دستور على اعتباره اسمى قاعدة قانونية في الدولة لكن مع الاخذ بنظر الاعتبار ضرورة ان يساير الدستور التطور الزمني وما يفرزه من متطلبات وحاجيات جديده لم يستطع المشرع الدستوري التنبؤ بها لبعدها الزمني عن لحظة تدخله بوضع الدستور ، فتأتي امكانية تغير بعض نصوص الدستور بشروط واجراءات معينة تتصف بالجمود والتعقيد مما يجعل امر التعديل في غاية الصعوبة في بعض الاحيان وامام هذا الجمود الدستوري يبرز دور القاضي الدستوري ومن خلال دوره التفسيري لنصوص الدستور سواء كان ذلك اختصاصا تفسيرا اصليا او عرضيا بمناسبة مباشرته للرقابة على دستورية القوانين ليصل الامر الى حد تعديل نصوص الدستور سواء بالإضافة او الحذف .

منهجية البحث :

تم اعتماد المنهج التحليلي النقدي في عرض موضوع البحث من خلال تحليل ونقد النصوص الدستورية وايضا اتبعنا المنهج الفلسفي باستخدام التحليل التأملي المقارن والذي يعد من اهم ادوات البحوث القانونية وباستخدام هذه المناهج مع بعضها تمت دراسة موضوع البحث بطريقة وافية وشاملة لمختلف جوانب الدراسة .

خطة البحث :

سوف نعرض موضوع البحث في مبحثين نتناول في الاول تحديد مسوغات تدخل القاضي الدستوري لمعالجة مشكلة الجمود الدستوري والتي سوف نقسمها الى مطلبين الاول سيكون لبيان المسوغات القانونية في حين المطلب الثاني سنجعله مخصصا لتوضيح المسوغات السياسية ، اما المبحث الثاني ينصب على توضيح صور المعالجات التي يطرحها القاضي الدستوري ومن خلال مباشرته لاختصاصه التفسيري

والذي بدوره سوف نقسمه الى مطلبين الاول مخصص لمعرفة المعالجة الانشائية للقاضي الدستوري في حين المطلب الثاني نكرسه لتوضيح المعالجة المعدلة للقاضي الدستوري وكلاهما ينصب على النص الدستوري الجامد .

الكلمات المفتاحية : القاضي الدستوري ،الرقابة على الدستورية ،تعديل الدستور ،تفسير نصوص الدستور .

The constitutional judge's treatment of the problem of constitutional deadlock

a . M. Dr. Laila Hantoush Naji Al-Khalidi

College of Law / University of Babylon

Dr.laylaalkhalidi@gmail.com

Research topic:

The constitution is the supreme and supreme law in the state and its rules are nothing but a reflection of the political, social, and economic conditions in which the state lives and is affected and affected by them, and when those circumstances and conditions change, the constitution needs to be modified to keep pace with the new conditions.

One of the facts is that absolute stagnation or immutability is not of the nature of the constitution, because the constitution, like other laws, is subject to the year of development that requires adaptation to new developments, i.e. amending the provisions contained therein.

However, the issue of constitutional amendment may collide with the rigidity of the procedures required to amend the constitution, which in turn makes the amendment a difficult matter, which leads to the rigidity of the constitutional document and its failure to comply with the conditions and conditions prevailing in the country, and here the role of the constitutional judge emerges and through constitutional interpretation exceeds the limits of the literal application of constitutional texts. This is one of the judges of the US Federal Supreme Court, who said, "We work within the framework of the constitution, but the constitution is what we decide that it is the constitution." The extent of congruence between them or the extent to which the law violates the provisions of the constitution.

Hence, the role of the constitutional judge is evident and through the judicial interpretation, through which he works to develop texts in a sense and meaning and without the need to amend the texts of the constitution, which is not always within reach. Years and decades may pass and the constitutional amendment does not occur. Democratic pluralism All these developments and others call for the necessity of an interpretation capable of finding solutions without legislative intervention, especially since keeping up with developments and developments in democratic countries is not always easy. As for the countries that are new to democracy or are just moving in their path, the importance of interpretation,

especially the constitutional one, means modernity. The modernity of the plural constitution era as well as the problems affected by the modern understanding of democracy, pluralism, and partisan life, as political disputes often arise over the issue of the constitutional amendment and thus prevent its occurrence and completion.

research importance:

The importance of the topic of research is evidenced by the fact that the interpretative role of the constitutional judge in dealing with the rigidity of the constitution and the inability to amend it contributes to drawing the attention of the constitutional legislator by setting his sights on studying and analyzing the provisions of the constitutional judiciary whenever they revise the constitutional document or replace it with another. Indeed, most of the constitutional amendments come as a result of provisions or Decisions issued by the constitutional judiciary, therefore, the constitutional judiciary in various countries of the world plays an indispensable role in establishing and drafting the rules of constitutional law and overcoming the formal or substantive defects contained in the constitutional document and completing its deficiencies and deficiencies and formulating and adopting new constitutional principles and theories agreed upon by the authorities The public in the state of agreement with the ideology of society and in line with its values, traditions and the culture of its children, which confirms that the constitutional judiciary has an important and central role in creating the principles and theories of constitutional law and formulating its rules, a role that goes beyond the role of the ordinary and administrative judge in creating and formulating legal principles and theories.

Likewise, the importance of the subject of the study lies in clarifying the objectives of the legislator and clarifying its intention and the truth of its goals if the constitutional texts are obscured and shortened and the time has become obsolete. The constitution does not legislate for a specific time, but the principle in it is the validity of its provisions for an indefinite period. The text and neglecting and ignoring what is around it often ends in a deviant application that contradicts the original for which the constitution was drawn up.

The importance of the constitutional judge's role in dealing with the constitutional stalemate in countries with democratic systems or those that are already going in this way is also evident. In democratic systems, the constitutional judge works through interpretation to develop constitutional texts and make them more appropriate to the circumstances without the need to amend the constitution.

The research problem: The research problem lies in the fact that stagnation and stability are two requirements of any constitution, considering it the highest legal rule in the state, but taking into account the need for the constitution to keep pace with the time development and the new requirements and needs it creates. The constitution, so there is the possibility of changing some provisions of the constitution with certain conditions and procedures characterized by rigidity and complexity, which makes the matter of amendment extremely difficult at times. In the face of this constitutional stalemate, the role of the constitutional judge emerges and through his interpretative role of the constitution's texts, whether this is a jurisdiction of original or occasional interpretation on the occasion of his initiation of control over The constitutionality of laws, bringing the matter to the point of amending the text of the constitution, whether by addition or deletion.

Research Methodology:

The analytical and critical approach was adopted in presenting the topic of the research by analyzing and criticizing the constitutional texts, and also we followed the philosophical approach by using comparative reflective analysis, which is one of the most important tools of legal research.

Search Plan:

We will present the topic of research on two topics. In the first, we deal with determining the justifications for the constitutional judge's intervention to address the problem of constitutional stalemate, which we will divide into two demands. The first will be to clarify the legal justifications, while the second requirement we will make is devoted to clarifying political justifications. As for the second topic, it is focused on clarifying the forms of treatments presented by the constitutional judge And M.

الغزو الأمريكي للعراق مبررات واهية وآثار كارثية

ا. ناريمان جبر العطاونة

وزارة التربية والتعليم– فلسطين

الملخص

يعد النظام السياسي الوجه المعبر عن الدولة في كل مرحلة تاريخية ، فالدولة كما هو معروف كائن غير محدد الابعاد المادية، الا انه شخصية معنوية، يتعامل افرادها معها من خلال سلطاتها، التي تعارف الفرد عليها من سلطة الحكومة المنشأة او التي فرضت نفسها على أرض وشعب محددين ، لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لفرض الهيمنة الكلية على منطقة الشرق الأوسط، دون حساب للنتائج المتوقعة ، وخاصة في محاولتها قلب أنظمة الحكم التي لا تتفق مع قناعتها، كما حدث باحتلالها العراق، هذا و تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مدى معرفة الآثار السياسية والبيئية والاقتصادية المترتبة على حرب العراق2003 وكذلك كشف الأطماع الاستعمارية للعراق لما يتميز به من موقع وحضارة وثروات ، كما سيتم التعرف على الاسباب والدوافع لاحتلال العراق عام 2003

هذا وتهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على الآثار الاقتصادية وما تعرضت له خيرات العراق من نهب وسرقة وما تعرض له أطفال العراق من حرمان نتيجة الحصار الأمريكي ومحاولته فرض السيطرة والهيمنة على العراق ، كما وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى انتشار التلوث البيئي الذى أثر على كافة مناحي الحياة في العراق ، وتسهم أيضا في لفت نظر المسؤولين إلى أهمية آثار الفوضى والانفلات السياسي والأمني في العراق وأثر التحولات السياسية في العراق من عام 2016 حتى عام 2020، وأيضا في تقديم مجموعة من المقترحات التي تعالج العديد من المشاكل التي ترتبت على احتلال العراق ، هذا وتم استخدام المنهج الوصفي التاريخي والاستنتاجي ، وأهم ما يميز هذه الدراسة أهميتها في اظهار آثار الاحتلال الأمريكي للعراق من جميع الجوانب سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو بيئية .

الكلمات المفتاحية : الاحتلال ،الهيمنة ،الحرب ،الاستعمار ،السيطرة ،الغزو، العدوان

The American invasion of Iraq is fraught with justifications and disastrous effects

A . Nariman Jabr Alatawna

Ministry of Education - Palestine

Abstract:

The political system is the expression of the state at every historical stage. The state, as it is known, is an object whose physical dimensions are not defined, but it is a moral character whose members deal with it through its powers, with which the individual is acquainted with the authority of the established government or that imposed itself on specific land and people The United States of America has sought to impose total hegemony over the Middle East region, without taking into account the expected results, especially in its attempt to overthrow government regimes that do not agree with its conviction, as happened with its occupation of Iraq, and this study aims to identify the extent of political and economic effects. On the Iraq War 2003, as well as revealing the colonial ambitions of Iraq because of its location, civilization, and wealth, and the reasons and motives for the occupation of Iraq in 2003 will also be identified.

This study aims to shed light on the economic impacts of the looting and theft of the goods that Iraq has been subjected to, and the deprivation that the children of Iraq have been subjected to as a result of the American blockade and its attempt to impose control and domination over Iraq, and this study aims to clarify the extent of environmental pollution that has affected all walks of life. In Iraq, and it also contributes to drawing the attention of officials to the importance of the effects of the chaos and political and security chaos in Iraq and the impact of political transformations in Iraq from 2016 to 2020, and also in presenting a set of proposals that address many of the problems that resulted from the occupation of Iraq. The descriptive historical and deductive approach, and the most important characteristic of this study is its importance in showing the effects of the American occupation of Iraq from all sides, whether political, economic, or environmental.

Keywords: occupation, domination, war, colonialism, domination, invasion, aggression

استراتيجيات القوى الناعمة وتأثيرها على السياسات الخارجية

د. بلقيس أحمد الكبسي
جامعة سيدي محمد بن عبد الله / كلية الآداب والعلوم الإنسانية / المملكة المغربية
balkbsy0@gmail.com

الملخص

يهدف هذا البحث الموسوم بـ " استراتيجيات القوى الناعمة وتأثيرها على السياسات الخارجية" إلى الكشف عن مفهوم القوى الناعمة، حيث يعدّ هذا المفهوم من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع السياسي، ومدخلا أساسياً للعلاقات بين الدول. فالقوى الناعمة تعني القدرة على التأثير في الآخرين، بحيث تصبح قيمك وثقافتك ومبادئك وطريقتك في الحياة وكل ما تريده هو نفسه ما يريدوه الآخرون وينهجون عليه ويحتذون به. كما أنها علاقة تبعية بين طرفين يتحكم أو يُسير فيها الطرف الأول، مالك القوة، تصرفات وأفعال الطرف الثاني، ويجعلهُ يفعل ما يريد لصالحه، حيث تمارس القوى الناعمة تأثيرها على الآخرين من خلال مخاطبة تطلعاتهم للسمو والامتياز. كما أن لهذه القوى تأثير كبير في النظام الدولي، قد يدفع بالدول التابعة والمجتمعات المسيرة للقيام بأعمال معينة لصالح القوى الناعمة المؤثرة عليها، والامتناع عن القيام بأي ممارسات أو مقاومة مضادة لها تجنباً لأي تبعات ضدّها. وتعد القوة الناعمة مصدراً من مصادر قوة السيطرة والاستتباع، لذلك تم دمجها في الاستراتيجيات الدولية والسياسات الخارجية؛ نظراً لأنها أسلحة مؤثرة تحقق الأهداف المرجوة عن طريق الجاذبية، فهي تعد بديلاً عن القوة الخشنة أو الصلبة والإرغام أو دفع الأموال، حيث أصبحت تلك القوى أكثر جذباً وجاذبية من أيّ وقت سيما في عصر تكنولوجيا المعلومات؛ حيث تعمل على الإجبار غير المباشر وتأثر على العقول والقيم والرأي العام داخل الدول وخارجها بهدف السيطرة والهيمنة.

وتكمن أهمية البحث في الدور الذي يضطلع به في توضيح مصطلح القوى الناعمة، ونشأته ومنظريه، وإيضاح الفرق بين القوى الناعمة والقوى الصلبة ضمن سياقات تاريخية، إضافة إلى الكشف عن موارد القوى الناعمة وعناصرها، والتطرق إلى تأثير القوى الناعمة على السياسات الخارجية. وينتهج هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف المعلومات والبيانات التي تم جمعها ودراستها وتحليلها. وقد تم التوصل إلى جملة من النتائج والمقترحات والتوصيات تم استقصاء أبعادها وتشعباتها في متن هذا البحث. ويتكون الإطار العام لهذا البحث من (المقدمة، الإشكالية، الأهداف، الأهمية، المصطلحات والمفاهيم، الدراسات السابقة، الإطار النظري الذي يشمل على المحاور الآتية: (مفهوم القوى الناعمة، نشأتها وروادها. الفرق بين القوى الناعمة والقوى الصلبة. موارد القوى الناعمة وعناصرها، تأثير القوى الناعمة على السياسات الخارجية)، علاوة على خاتمة البحث ونتائجه ومقترحاته وتوصياته وقائمة المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: تأثير، استراتيجيات، القوى الناعمة، السياسات الخارجية.

Soft Power Strategies and their Impact on Foreign Policy

Dr. Belqes Ahmed ALkebsi

(University of Sidi Mohamed Bin Abdullah / College of Arts and Human Sciences / Kingdom of Morocco)

balkbsy0@gmail.com

Abstract

This research, entitled "Soft Power Strategies and their Impact on Foreign Policies" aims to uncover the concept of soft power. This concept is one of the key concepts in socio-political science and an essential input into international relations. Soft power means the ability to influence others so that your values, culture, principles, lifestyle, and all that you desire become the same as what others desire, adopt, and emulate. It is also a subordinate relationship between two parties in which the first party, the owner of power, controls the actions and behavior of the second party and makes him work in his favor. Soft powers exert their influence on others by addressing their aspirations for supremacy and excellence. Also, these forces have a great influence in the international system, which may push the subordinate states and mobilized communities to carry out certain actions in favor of the soft powers affecting them, and to refrain from undertaking any resistance or practices against them to avoid their reactions. Soft power is considered as a source of domination and subordination, so it has been integrated into international strategies and foreign policies; since they are

effective weapons to achieve the desired goals through seduction, they are seen as an alternative to hard power, coercion, or disbursement of money. These forces have become more seductive than ever before, particularly in the era of information technology. They play the role of indirect coercion and influence minds, values , and public opinion inside and outside states with the aim of domination and hegemony. The importance of this research lies in the role it plays in clarifying the term of soft powers, its roots, and theorists and the difference between soft and hard powers within their historical contexts. It also lies in the exploration of the soft powers resources and elements as well as its impact on the foreign policy. This research adopts a descriptive and analytical approach in order to describe, study, and analyze the information and data collected. It has come up with a set of findings, proposals, and recommendations, dimensions and ramifications of these findings are examined in the body of this research.

Keywords: influence; strategies; soft powers; foreign policy.

دور الدساتير في ترسيخ حقوق الأقليات ومنع الصراعات: دستور العراق أنموذجا

أ. رملي مخلوف
جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة (الجزائر)
مخبر الأمن القومي الجزائري الرهانات والتحديات
4makhlouf@gmail.com

أ. بغاوي ملوكة
جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة (الجزائر)
مخبر تقييم وأداء المؤسسات (إتمام) – جامعة سعيدة
beghaouicfsaida20@gmail.com

ملخص

تحظى حقوق الإنسان الأساسية بالحماية الرسمية بموجب الدستور الوطني، فمختلف دساتير العالم تضمنت نصوصا تعزز تلك الحقوق وتشجع على احترامها بالنسبة للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، مما يجعل من هذا الاعتراف مدخلًا أساسيًا ومحوريًا في دمقرطة هياكل الدولة ومؤسساتها وعلاقاتها ببنى المجتمع، وهذا ما تضمنه التعديل الدستوري في العراق الذي أتاح فرصة فريدة لتحديد هيكل الدولة العراقية وبلورة رؤية موحدة.

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف عند بعض الدول التي تعترف في دساتيرها رسميا أو رمزيا بحقوق الأقليات مما يجعل من هذا الاعتراف ترسيخا لمفهوم الديمقراطية في المشاركة السياسية لمواطني الدولة، كما تعتبر مدخلًا أساسيًا ومحوريًا في مقاربة دمقرطة هياكل الدولة ومؤسساتها وعلاقاتها ببنى المجتمع.

على العموم، إن دراسة أي مسألة بناء الدولة الديمقراطية ومطلب الإصلاح الدستوري والسياسي كإحدى القضايا القانونية والسياسية في دساتير الدول، يدفعنا إلى البحث عن مدى حرص المشرع العراقي في تضمين حقوق الأقليات في ثنايا نصوص الدستور من أجل حمايتها ومنع المساس بها أو خرقها أو تجاهلها تفاديا للصراعات الإثنية والطائفية ولأي تدخل أجنبي من شأنه زعزعة الاستقرار داخل الدولة. **فما هي الأسس التي وضعها الدستوري العراقي في مجال تكرس حقوق ومطالب الأقليات لمنع الصراعات داخل المجتمع العراقي؟**

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان، الأقليات، الاتفاقيات الدولية، الدستور العراقي، البناء الديمقراطي، الصراعات.

The role of constitutions in enhanceng minorrities right and preventing conflics : case study -Iraqi constitutions

Ramli Makhlouf
University Of Djilali Bounaama: Khemis Miliana - Algeria

Baghaoui Mlouka
University Of Saida: Dr. Moulay Tahar – Algeria-

Abstract

Fundamental human rights enjoy official protection under the national constitution, as the various constitutions of the world contain texts that strengthen these rights and encourage their respect for all without discrimination based on race, sex, language, or religion, which makes this recognition a fundamental and essential entry point in the democratization of state structures, institutions and relations with the structures of society. This is what was included in the constitutional amendment in Iraq, which provided a unique opportunity to define the structure of the Iraqi state and develop a unified vision.

This study aims to identify some countries that officially or symbolically recognize in their constitutions the rights of minorities, which makes this recognition a consolidation of the concept of democracy in the political participation of the citizens of the state, and is considered as a fundamental approach, and pivotal in the approach to the democratization of structures, institution, and their relation the structures of society.

In general, the study of any question of building a democratic state and the demand for constitutional and political reform as one of the legal and political issues in the constitutions of countries leads us to seek the magnitude of the

willingness of the Iraqi legislator to include the rights of minorities in the folds of the constitution to

protect them and prevent them from being violated, violated or ignored to avoid conflicts. Ethnicity, sectarianism, and any foreign interference that could destabilize the country. **Therefore**, **what is the foundations laid by the Iraqi Constitution in the area of devoting the rights and claims of minorities to conflict prevention within Iraqi society?**

Keywords: human rights, minorities, international conventions, Iraqi constitution, democratic construction, conflicts.

تأثير مشروع الحزام والطريق الصيني على اقتصاد الدول العربية

أ.د. نزهة الصبري

دكتوراه في الاقتصاد الإداري

عميد الشؤون الأكاديمية بالأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب

essabrinezha6@gmail.com

الملخص:

يرجع مشروع الحزام والطريق الصيني إلى المبادرة التي أطلقها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في سبتمبر 2013م، حين أعلن عن رؤيته وقارن بين الحزام وطريق الحرير القديم الذي يعود تاريخه إلى نحو القرن الثاني قبل الميلاد، فقد كان عبارة عن شبكة مسارات وطرق تجارية تربط الصين بجيرانها في قارة آسيا وبالقارة الأوروبية. وضمت الطريق شبكة بحرية لربط الموانئ الرئيسة في الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية مع الصين ، إذ شملت تبادل البضائع المختلفة كالمعادن النفيسة والتوابل وأهم هذه البضائع الحرير، لذلك أطلق عليه طريق الحرير. وتراجعت قيمة هذا الطريق بعد إدخال الأوربيين تحسينات كثيرة على أنظمة النقل البحري وتزايد دور قناة السويس في التبادل التجاري. فجاء هذا المشروع من أجل إحياء طريق الحرير التجاري القديم لربط الصين بالواجهات التجارية في آسيا وأروبا وروسيا عبر استثمار مليارات الدولارات في البنى التحتية على طول طريق الحرير الذي يربطها بالقارة الأوروبية، ليكون أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية، ويشمل بناء مرافئ وطرقات وسكك حديدية ومناطق صناعية ومشاريع للطاقة.

ونظرا للموقع الجغرافي للدول العربية والذي يضعها في قلب طريق التجارة القديم جعل منها شريكا مهما للصين، إذ تعدّ حلقة اتصال هامة بين القارات الثلاث التي تربط بينها المبادرة (اسيا ، افريقيا وأروبا)، وتعدّ الدول العربية أحد أهم مصادر الطاقة ،فالصين في حاجة ماسة إلى امدادات النفط والغاز بكميات ضخمة، فضلا عن امتلاك دول المنطقة للموانئ والمناطق الاقتصادية والخدمات اللوجستية، وكونها أكبر الأسواق استهلاكا للبضائع والمنتجات الصينية، ولهذا قد يكون لهذا المشروع دور مهم وحيوي وإنساني يسهم في بناء جسر تنموي بين الصين ودول المنطقة ويعمل من أجل مواجهة الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول وتحقيق التنمية في كل المجالات.

مشكلة البحث:

إن الاشكالية التي ينشغل بها هذا البحث ترتكز على : ما أهداف الصين من هذا المشروع؟ ما فرص استفادة الدول العربية من هذا المشروع وما التحديات التي تواجهها؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى توضيح الدوافع الصينية لإطلاق مشروع الحزام والطريق وأهميته والآثار التي قد يحدثها على اقتصادات دول العالم العربي.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على دراسة تاريخية لطريق الحرير الصيني وأيضا دراسة وصفية تحليلية في جمع المعلومات والبيانات ودراستها وتحليلها للخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات.

هيكلية البحث:

تم وضع خطة للبحث تقوم على تقسيمه لثلاثة محاور رئيسية فضلا عن المقدمة والخاتمة وهي:

المحور الأول: نبذة تاريخية عن طريق الحرير الصيني.

المحور الثاني: أهداف مشروع طريق الحرير الصيني الجديد.

المحور الثالث: تأثير المشروع على اقتصاد الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: الحزام والطريق، طريق الحرير القديم، الصين، اقتصاد، الدول العربية.

The impact of the Chinese band and Road project on the economy of Arab countries

Prof. Dr. Nezha Essabri

Dean of Academic Affairs in AIAHET

Abstract:

The Chinese Band and Road project dates back to the initiative launched by Chinese President "Xi Jinping "in September 2013, when he announced his vision and compared the band with the ancient Silk Road, which dates back to about the second century BC, as it was a network of paths and trade routes linking China with its neighbors On the continent of Asia and the European continent. The road included a maritime network to connect the main ports in countries that have trade relations with China, as it included the exchange of various goods such as precious metals, spices, and the most important of these goods was silk, so it was called the Silk Road. The value of this road declined after the Europeans introduced many improvements to the maritime transport systems and the increasing role of the Suez Canal in trade exchange, so this project came to revive the ancient Silk Road trade linking China with trade fronts in Asia, Europe, and Russia by investing billions of dollars in infrastructure along the Silk Road, which It connects it to the European continent, to be the largest infrastructure project in human history, and includes the construction of ports, roads, railways, industrial zones and energy projects.

Due to the geographical location of the Arab countries, which places them at the heart of the ancient trade route, making them an important partner for China, as it is considered an important link between the three continents linked by the initiative (Asia, Africa, and Europe), as well as considering the Arab countries as one of the most important sources of energy, China is in dire need. In addition to oil and gas supplies in huge quantities, in addition to the countries of the region owning ports, economic areas, and logistical services, as they are considered the largest markets for consuming Chinese goods and products, this project may have an important, vital and humanitarian role that contributes to building a development bridge between China and the countries of the region and works to

confront The economic difficulties experienced by these countries and the achievement of development in all fields.

Research problem:

The problem that concerns this research is based on the objectives of China from this project? What are the chances for Arab countries to benefit from this project, and what are the challenges they face?

Research aims:

This research aims to clarify the Chinese motives for launching the Band and Road project, its importance, and the effects it may have on the economies of the Arab world countries.

Research Methodology:

The research is based on a historical study of the Chinese Silk Road as well as a descriptive and analytical study in collecting, studying, and analyzing information and data to come up with a set of findings and recommendations.

Research Structure:

A research plan was developed based on dividing it into three main axes as well as an introduction and conclusion, which are:

The first axis: a historical overview of the Chinese Silk Road.

The second axis: the goals of the new Chinese Silk Road project.

The third axis: the impact of the project on the economy of the Arab countries.

Keywords: Band and Road, ancient Silk Road, China, economy, Arab countries.

إشكالية الترهل في نطاق الجرائم المستحدثة وصعوبة المواجهة

أ.د مازن خلف ناصر

الجامعة المستنصرية – كلية القانون

الملخص

لقد واكب التقدم الحاصل في أواخر القرن العشرين ممثلا بظهور مفاهيم دولية جديدة في مجال العلاقات الدولية نتيجة تحرر التجارة العالمية، بروز أنماط جديدة من السلوك التي لم نألفها مسبقا نتيجة الغزو الثقافي والسلوكي للدول المتقدمة اقتصاديا وعلميا وتكنلوجيا والتي تملك القدرات والإمكانيات الهائلة في التحكم بمجريات الأمور عبر سيطرتها على وسائل الإعلام من فضائيات وتقنيات أخرى مستخدمة في مختلف مجالات الحياة، مما صاحب ذلك ظهور آثار سلبية على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والأمني للدول، تجسد في بروز أنماط مستحدثة من الجرائم غير التقليدية، تختلف تماما عن الجرائم التقليدية، لا تعتمد على استخدام الأساليب التقليدية، وإنما تستعين بوسائل ذكية عبر أجهزة الحاسب الآلي التي اصبحت مألوفة لدى الجميع، وأداة خطرة في أيدي مرتكبي مثل هكذا جرائم، وأمام هذا النطاق اللامحدود للجرائم المستحدثة وعدم الاتفاق على بيان صورها كليا، تولدت اشكالية صعوبة حصر النماذج القانونية لهذه الجرائم وتحديد معناها الاصطلاحي وشمول أنماطا عديدة رغم اختلاف درجة خطورتها أو ضررها مع تباين رؤى المشرع في الدول إزائها بحسب سياستها الجنائية، مما انعكس ذلك سلبا على امكانية مواجهتها، كونها تحتاج لقدرات كبيرة للتصدي لها.

الكلمات المفتاحية: الجرائم، المستحدثة، الترهل، المفهوم، المواجهة.

The Problematic issues of expanding the scope of the novel crimes and the d

Prof. dr. Mazin Khalaf Naser

College of Law - Al-Mustansiriya University

Abstract

The progress of the late twentieth century, represented by the emergence of new international concepts in the field of international relations as a result of the liberalization of global trade, has accompanied the emergence of new patterns of behavior that we did not know beforehand as a result of the cultural and behavioral invasion of economically, scientifically and technologically advanced countries that have the enormous capabilities and capabilities in controlling the course of affairs from During its control over the media from satellite channels and other technologies used in various fields of life, which accompanied the emergence of negative effects on the economic, social, environmental and security aspects of countries, embodied in the emergence of new patterns of non-traditional crimes, completely different from traditional crimes, that do not depend on the use of methods However, it uses smart means through computers that have become familiar to everyone, and a dangerous tool in the hands of the perpetrators of such crimes, and in the face of this unlimited scope of the new crimes and the failure to agree to fully clarify their pictures, the problem of the difficulty of enumerating the legal models for these crimes and defining their idiomatic and comprehensive meaning Many patterns despite the different degree of danger or harm with the different views of the legislator in the countries regarding them according to their criminal policy This reflected negatively on the possibility of confronting it, as it requires great capabilities to address it.

Keywords: crimes, novelty, slowness, scope, confrontation.

المقدمة

يواجه العالم اليوم خطر العديد من الجرائم المستحدثة التي هي جرائم تقليدية، لكنها ارتدت ثوبا جديدا باستخدام التقنيات الحديثة المتقدمة، وأصبحنا نواجه الآن عولمة الجريمة التي تشكل في عصرنا الحديث تحديا، وبات هذا التحدي أكثر عنادا وأشد استعصاء على المواجهة التقليدية، حتى أصبح التحري وجمع الأدلة عنها وكأنه عمل في حقل للألغام، و تميز مرتكبو هذه الجرائم بالذكاء والثقافة العلمية والإلكترونية التي ساعدتهم على إتقان وضع الخطط وآليات تنفيذها، مع البراعة في إخفاء الأدلة وسرعة الإفلات من يد أجهزة العدالة والشرطة(1).

ومما يزيد من خطورة هذه الجرائم، أن الأجهزة الأمنية في أغلب دول العالم ما زالت تتعامل مع هذه الجرائم بنمط وقدرات وإمكانات التعامل مع الإجرام التقليدي، الأمر الذي أفقد هذه الأجهزة الفعالية في التعامل مع هذه الأنماط من الجرائم، وأسبغ عليها سمات العجز وعدم القدرة على فهم وتحليل هذه الأنماط وأسبابها وسبل الوقاية منها ومكافحتها، نظرا لكثرة أنماطها وتشعبها(2).

أولا: أهمية البحث

إن الظروف الراهنة التي يمر بها العالم في إطار التنظيم الدولي الجديد وانتشار ظاهرة العولمة والذي تسعى فيه الدول الغنية والنامية على حد سواء إلى اللجوء للتكتلات الاقتصادية بعدها مدخلا أمنيا للألفية الثالثة كبديل عن التجمعات السياسية وضعف السلطات المركزية في العديد من مناطق العالم إلى جانب تعاظم عائدات الأنشطة غير المشروعة وبصفة خاصة المستحدث في ظل تعاظم وتنامي ظاهرة الفساد، أدى إلى تزايد نشاط مرتكبي الجريمة المستحدثة وتزايد سطوتها ونفوذها وانتشار أنشطتها في مجال الجريمة وبصفة خاصة الجرائم المستحدثة منها، مما يتطلب معه تكاتف أجهزة الأمن بكافة مستوياتها الدولية والإقليمية والوطنية، لمواجهة هذا الخطر الداهم الذي يزداد عنفا وانتشارا يوما بعد يوم.

ثانيا: أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهداف عدة اساسية تتمثل بما يأتي

1- الوقوف على مسعى الفقه لوضع تعريف متفق عليه للجريمة المستحدثة.

2- بيان أوجه التداخل بين الجريمة المستحدثة والجريمة المنظمة.

---

(1) د. حسين إبراهيم ، عولمة الجريمة، مجلة الفكر الشرطي، مركز بحوث الشرطة، بالإدارة العامة لشرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، العدد رقم ٢، يوليو ٢٠٠١ م.

(2) د. محمد سيد شعراوي، الجريمة المنظمة والمخدرات، مقال بمجلة مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، القاهرة، العدد العاشر، يوليو ١٩٩٠، ص ٣٩.

3- بيان خصائص الجريمة المستحدثة.

4- التعرف على الصعوبات التي تعترض المواجهة الجنائية للجرائم المستحدثة.

ثالثا: إشكالية البحث

على عكس الجرائم التقليدية التي تتسم بوجود النصوص التشريعية التي تحدد الأركان الثلاثة لكل منها التي تتمثل في كل من الركن الشرعي والمادي والمعنوي التي تبين النص القانوني الذي يحدد الأفعال المنهي عنها ويقرر عدم مشروعيتها، ويحدد العقاب لمن يقترفها، و ما هي الأفعال المادية المكونة للجريمة والنتيجة الإجرامية المترتبة عليها ورابطة السببية بينها.

وأخيرا القصد الجنائي لمرتكبيها من حيث علمهم بطبيعة الفعل المرتكب واتجاه إرادتهم إلى القيام به، يلاحظ أن الجرائم المستحدثة أو غالبيتها، لم يتم حتى الآن وضع النصوص التشريعية التي تجرمها، وذلك لحداثة هذه الجرائم من ناحية ولصعوبة تحديد الأفعال المادية المكونة لها والتي ينبغي النص عليها بالنصوص التشريعية وأيضا نوعية العقوبة الواجب وضعها لمرتكبيها، وذلك لعدم وجود توصيف قانوني لها.

ولعل هذا الغياب التشريعي هو الذي يضاعف من خطورة هذه الجرائم، ويساعد على انتشارها وانتقالها من دون وجود ما يكفل من الناحية القانونية التصدي لها ومواجهتها، كما يؤدي هذا الفراغ التشريعي إلى قيام الجناة بتطوير أساليب ارتكاب هذه الجرائم، مما يصعب من المهمة التشريعية في وضع النصوص التي تشملها من كافة النواحي والأوجه.

فضلا عما سبق، فإن غياب النصوص التشريعية وعدم وضوح الرؤية القانونية لدى المجتمع بشأن هذه الجرائم، أدى إلى عدم التعرف الصحيح على هيكلها البنائي والتنظيمي والسلوك الإجرامي لمرتكبيها وطبيعة الخلل الاجتماعي المصاحب لصورها المختلفة، لذلك كله بات من الصعب وضع الآليات المناسبة لتحقيق الضبط الاجتماعي الرسمي سواء للوقاية من هذه الجرائم أو مكافحتها.

رابعا: منهجية البحث

اقتضت اشكالية البحث المرتبطة بموضوع البحث اتباع المنهج الاستقرائي والتحليلي عن طريق قراءة المؤلفات ذات الصلة بالجرائم المستحدثة وآليات التصدي لها.

خامسا: خطة البحث

المبحث الأول: ماهية الجريمة المستحدثة

المبحث الثاني: الصعوبات التي تعترض مواجهة الجريمة المستحدثة

مستقبل العلاقات الدولية في ظل جائحة كورونا(كوفيد 19)

م.د, وفاء ياسين نجم
كلية القانون /جامعة البصرة
Wafaa.y.n.76@gmail.com

الملخص

لقد واكب التقدم الحاصل في أواخر القرن العشرين ممثلا بظهور مفاهيم دولية جديدة في مجال العلاقات الدولية نتيجة تحرر التجارة العالمية، بروز أنماط جديدة من السلوك التي لم نألفها مسبقا نتيجة الغزو الثقافي والسلوكي للدول المتقدمة اقتصاديا وعلميا وتكنلوجيا والتي تملك القدرات والإمكانيات الهائلة في التحكم بمجريات الأمور عبر سيطرتها على وسائل الإعلام من فضائيات وتقنيات أخرى مستخدمة في مختلف مجالات الحياة، مما صاحب ذلك ظهور آثار سلبية على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والأمني للدول، تجسد في بروز أنماط مستحدثة من الجرائم غير التقليدية، تختلف تماما عن الجرائم التقليدية، لا تعتمد على استخدام الأساليب التقليدية، وإنما تستعين بوسائل ذكية عبر أجهزة الحاسب الآلي التي اصبحت مألوفة لدى الجميع، وأداة خطرة في أيدي مرتكبي مثل هكذا جرائم، وأمام هذا النطاق اللامحدود للجرائم المستحدثة وعدم الاتفاق على بيان صورها كليا، تولدت اشكالية صعوبة حصر النماذج القانونية لهذه الجرائم وتحديد معناها الاصطلاحي وشمول أنماطا عديدة رغم اختلاف درجة خطورتها أو ضررها مع تباين رؤى المشرع في الدول إزائها بحسب سياستها الجنائية، مما انعكس ذلك سلبا على امكانية مواجهتها، كونها تحتاج لقدرات كبيرة للتصدي لها.

الكلمات المفتاحية: الجرائم، المستحدثة، الترهل، المفهوم، المواجهة.

The future of International Relations InLight of the Corona Pandemic (Covid 19)

Dr.Wafaa Yaseen Najem
College Law / University of Basra

Abstract

The progress of the late twentieth century, represented by the emergence of new international concepts in the field of international relations as a result of the liberalization of global trade, has accompanied the emergence of new patterns of behavior that we did not know beforehand as a result of the cultural and behavioral invasion of economically, scientifically and technologically advanced countries that have the enormous capabilities and capabilities in controlling the course of affairs from During its control over the media from satellite channels and other technologies used in various fields of life, which accompanied the emergence of negative effects on the economic, social, environmental and security aspects of countries, embodied in the emergence of new patterns of non-traditional crimes, completely different from traditional crimes, that do not depend on the use of methods However, it uses smart means through computers that have become familiar to everyone, and a dangerous tool in the hands of the perpetrators of such crimes, and in the face of this unlimited scope of the new crimes and the failure to agree to fully clarify their pictures, the problem of the difficulty of enumerating the legal models for these crimes and defining their idiomatic and comprehensive meaning Many patterns despite the different degree of danger or harm with the different views of the legislator in the countries regarding them according to their criminal policy This reflected negatively on the possibility of confronting it, as it requires great capabilities to address it.

Keywords: crimes, novelty, slowness, scope, confrontation.

مرتكزات بناء الدولة المدنية الديمقراطية في العراق

أ.م.د ماهر جاسب حاتم الفهد

كلية الإمام الكاظم "ع " / العراق

maherhatem1982@gmail.com

الملخص :-

يقصد بالدولة المدنية، هي الدولة التي يحكم كل أمورها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أفرادا ومؤسسات ذي اختصاصات علمية، بصرف النظر عن اختلاف هوياتهم الدينية أو أصولهم العرقية، وليس رجالا أو علماء دين، وتبنى الدولة المدنية على اساس الهوية الوطنية ولا تبنى على الهويات الفرعية، و تحترم حرية الاعتقاد لكل مواطنيها أيا كانت عقيدتهم، وتحترم حرية التفكير والتعبير، وتعمل بأحكام القوانين الوضعية وليست التشريعات والنصوص الدينية .

الكلمات المفتاحية :- الدولة المدنية، العراق، المواطنون ، الشعب، الأمور السياسية .

أهمية البحث، لحاجة العراق لحكومة مدنية ديمقراطية قادرة على استنهاض الهمم وتحقيق التقدم في المجالات كافة ، ويسعى البحث لتحقيق هدفه المتمثل برسم الخطوط العريضة لمرتكزات بناء الدولة المدنية الديمقراطية في البلاد، لتأخذ دورها المبتغى .

إشكالية البحث وأسئلته :- هل التمسك بالقبيلة والدين والاصطفافات بالطائفية والقومية هي عقبات تقف أمام قيام الدولة المدنية ؟ أم هناك عوامل أخرى غيرها تؤثر بنسب متباينة؟ وهل تأسيس الدولة المدنية يحقق العدالة والاستقرار والتقدم في العراق؟ وهل إقامة الدولة المدنية يوحد العراقيين تحت هوية وراية واحدة بغض النظر عن انتماءاتهم الفرعية ؟ وهل تنتهي المحاصصة السياسية بقيام الدولة المدنية ؟ وهناك أسئلة كثيرة سيُجيب عنها البحث في ثناياه .

فرضية البحث :- هل إقامة الدولة المدنية الديمقراطية يحقق الاستقرار والتقدم في البلد، ويقلص من دور الولاء للقبيلة وللطائفة، ويشد المواطنين نحو الهوية الوطنية دون الهويات الفرعية ؟

منهجية البحث :- اعتمد البحث على المنهج التقليدي الكلاسيكي الذي يعتمد على تصورات يطرحها العقل الانساني استناداً للمنطق والعقل، مع الاعتماد على المنهج الفلسفي، الذي يستند على الفلسفة السياسية القائمة على دراسة الواقع .

خطة البحث :- تتكون خطة البحث من أربعة مطالب، فالأول منها إطار مفاهيمي عن الدولة المدنية وغيرها من أنواع النظم السياسية السائدة في العالم والمنطقة العربية بالتحديد، والمطلب الثاني المرتكزات السياسية والدستورية لبناء الدولة المدنية، والمطلب

الثالث المرتكزات الاقتصادية والاجتماعية لقيام الدولة المدنية، والمطلب الرابع مخصص لاستعراض المطالب الأخرى لتأسيس الدولة المدنية الديمقراطية في العراق

وهناك مجموعة مرتكزات لبناء الدولة المدنية الديمقراطية في العراق، سأستعرض بعضها :-

1- العمل على توعية معظم أبناء الشعب العراقي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً، وتثقيفهم على مفهوم المواطنة وحب الوطن من دون الانتماءات الأخرى . وخلق ثورة فكرية تعصف بذهن المجتمع العراقي، وتشكل مرتكزاً لانطلاقة حقيقة وقوية نحو التحديث، وعلى المنظمات والجمعيات والنوادي المدنية والثقافية أن تأخذ دورها في هذه المرحلة المهمة .

2- فصل الدين عن السياسة، مع احترام شعائر جميع الناس وبشكل متساوٍ بصفتهم مواطنين عراقيين لا غير .

3- الحد من هيمنة العشائر، التي تتحكم بأحوال الناس، ولاسيما المعيشية، وحل نزاعاتهم طبقاً للقوانين النافذة في الحكومة، وأن تكون الحكومة واجهزتها الأمنية والقضائية هي صاحب القرار في ذلك الأمر .

4- القضاء التام على عشوائية السلاح، وحصره بالأجهزة الأمنية الحكومية الرسمية فقط، التي تكون مهمتها حماية المواطنين وفرض الأمن والنظام في البلاد .

5- تشكيل احزاب سياسية عابرة للطائفية والمذهبية والقومية، ومنع تشكيلها رسمياً طبقاً لهذه الأطر، وأن تكون هذه الاحزاب معبرة عن طموحات الشعب العراقي لا غير .

6- العمل على استقلالية القضاء، ليأخذ دوره الحقيقي الوطني في حماية المواطنين وأموالهم وممتلكاتهم، ومحاسبة الفاسدين والمتسببين في الفساد الإداري والمالي .

7- العمل تدريجياً على تغيير المقررات الدراسية ابتداءً من المدارس الابتدائية إلى الجامعات، بما يتماشى مع روح العصر والتطور في العالم، ومواكبة أنظمة التعليم الحديثة في الدول المتقدمة، وخلق برامج توأمة مع بعضها . وأن تركز هذه المقررات على المشتركات الوطنية العراقية وليست المذهبية أو العرقية أو الاثنية وغيرها من انتماءات فرعية .

Foundations of building a democratic civil state in Iraq

Prof. Dr. Maher Jassib Hatem Al-Fahad

Imam Al-Kadhum College / Iraq

maherhatem1982@gmail.com

Summary:-

What is meant by the civil state is the state that is ruled by all its political, economic, social and cultural matters by individuals and institutions with scientific specializations, regardless of their different religious identities or ethnic origins, and not men or religious scholars, and the civil state is built based on national identity and is not based on sub-identities, and it respects Freedom of belief for all its citizens, regardless of their creed, and freedom of thought and expression is respected, and it works according to the provisions of man-made laws, not legislation and religious texts.

Keywords: - the civil state, Iraq, citizens, people, political matters.

The importance of the research stems from the Iraqi need for a democratic civil government capable of arousing determination and achieving progress in all fields, and the research seeks to achieve its goal of drawing the outlines of the foundations for building a democratic civil state in the country, to take its desired role.

The problem of the research and its questions: - Is adherence to the tribe, religion, sectarian and national alignments, obstacles to the establishment of a civil state? Or are there other factors other than that affect different rates? Will the establishment of a civil state achieve justice, stability, and progress in Iraq? Does the establishment of a civil state unite Iraqis under one identity and banner, regardless of their sub-affiliations? Does the political quota system end with the establishment of the civil state? Many questions will be answered by research within it.

The research hypothesis: - Will the establishment of a civil, democratic state achieve stability and progress in the country, reduce the role of loyalty to tribes and sect, and strengthen citizens towards national identity without sub-identities?

Research methodology: - The research is based on the classic approach that relies on perceptions presented by the human mind based on logic and reason, with reliance on the philosophical approach, which is based on political philosophy based on the study of reality.

The research plan: The research plan consists of four demands, the first of which is a conceptual framework about the civil state and other types of political systems prevailing in the world and the Arab region in particular, and the second requirement deals with the political and constitutional foundations for building a civil state, and the third requirement deals with the economic and social foundations for the establishment of the civil state. The fourth demand is devoted to reviewing other demands for the establishment of a civil, democratic state in Iraq.

There is a group of foundations for building a democratic civil state in Iraq, some of which I will review: -

1- Working to educate most of the Iraqi people politically, economically, socially, and intellectually, and to educate them on the concept of citizenship and love of the homeland without other affiliations. And the creation of an intellectual revolution that strikes the mind of the Iraqi society, and constitutes a basis for a real and strong start towards modernization. Civil and cultural organizations, associations, and clubs must take their role in this important stage.

2- Separation of religion from politics, while respecting the rituals of all people and equally in their capacity as Iraqi citizens only.

3- Limiting the hegemony of clans, which control people's conditions, especially living conditions, and resolving their disputes in accordance with the laws in force

in the government, and that the government and its security and judicial agencies are the decision-makers in that matter.

4- Complete elimination of the randomness of weapons, and restricting them to official government security services only, whose mission is to protect citizens and impose security and order in the country.

5- Forming political parties that cross sectarianism, sectarianism, and nationalism, and preventing them from being formally formed according to these frameworks, and that these parties express the aspirations of the Iraqi people only.

6- Working on the independence of the judiciary, to take its true national role in protecting citizens, their money, and property, and holding corrupt and insulting persons accountable for administrative and financial corruption.

7- Work gradually to change the academic curricula, starting from primary schools to universities, in line with the spirit of the times and development in the world, keeping pace with modern education systems in developed countries, and creating twinning programs with each other. And that these courses focus on Iraqi national participation and not sectarian, racial, ethnic, or other sub-affiliations.

الدولة الاتحادية العراقية ومشكلة تعديل الدستور

م.د انعام مهدي جابر خفاجة

sci.anaam.mahdi@uobabylon.edu.iq

موضوع البحث : تشكل الوثيقة الدستورية راس الهرم في القاعدة القانونية اذ تستمد كل القوانين شرعيتها منها، كما انها تحدد طبيعة النظام السياسي وشكل الدولة في مجتمع ما ولها بالغ التأثير في انشاء فلسفة الحكم، وتتأثر تلك الوثيقة بالاعتبارات السياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها من العوامل اذ تتغير تلك الوثيقة بتغير تلك العوامل ومن هذا المنطلق فان صفة التأقيت هي صفة ملازمة للدستور اذ ليس من المنطق السليم ان تبقى قواعد القانون الدستوري في دولة معينة ثابتة وبدون تغير لان القواعد تلك من صنع الانسان وان الظروف المحيطة به تتغير باستمرار وبالتالي ينتج عن تلك الحالة ضرورة مراجعة النصوص الدستورية بما يتناسب مع المتغيرات المستجدة

اهمية البحث: ان اهمية البحث في الموضوع تكمن في كونه يأخذ اطارا دستوريا يتمثل بإعادة النظر بالنصوص الدستورية من قبل الهيئات الدستورية المختصة ومدى حاجة تلك النصوص الى المراجعة وكيفية تأثيرها على طبيعة النظام السياسي والعلاقة بين السلطات ومستوى التعاون بينهما، كما تكتسب دراسة التعديل الدستوري اهمية فائقة بسبب حداثة التجربة العراقية وحاجة الدستور العراقي لمراجعات دستورية مناسبة لأجل معالجة القصور في بعض نصوصه.

مشكلة البحث : ان البحث في موضوع الفيدرالية في العراق ومشكلة تعديل الدستور يثير إشكالية مدى معالجة التعارض بين النصوص المنظمة للتعديل الدستوري وفق دستور جمهورية العراق لعام 2005 وخصوصا التعارض بين المادة 126 والمادة 142و ما هو الاثر المترتب على تعديل الدستور وخصوصا النصوص المنظمة للتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على نحو ينسجم مع قواعد النظام البرلماني وشكل الدولة العراقية الفيدرالي و ماهي المعوقات القانونية والسياسية لتعديل النصوص الدستورية؟

منهج البحث : اعتمد البحث منهجا تحليليا، اعتمد بالدرجة الأساس على التجربة الدستورية العراقية وفق دستور 2005 مقارنة بالدساتير العربية والاجنبية المقاربة للعراق

هيكلية البحث : يتضمن هذا البحث مبحثين يبحث المبحث الاول موضوع الفيدرالية وتعريفها ومفهومها ودواعي الفيدرالية في العراق في حين ركز المبحث الثاني على كيفية تعديل الدستور العراقي النافذ وعلاقته بالفيدرالية ومشكلة تعديل الدستور العراقي واخيرا يختم بخاتمة تتضمن الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات لتعديل نصوص دستور العراق النافذ بما يتوافق مع الظروف الحالية والتصورات للعملية السياسية وطبيعة مكونات الشعب العراقي.

الكلمات المفتاحية : الفيدرالية ، الدستور ، تعديل الدستور ، جمود الدستور

Research Title: The Iraqi Federal State and the Problem of Amending the Constitution

Dr. Anaam Mahdi Jaber Khafaja

sci.anaam.mahdi@uobabylon.edu.iq

Research topic: The constitutional document constitutes the top of the pyramid in the legal base, as all laws derive their legitimacy from it, as it determines the nature of the political system and the form of the state in society and has a great influence in establishing the philosophy of governance, and this document is affected by political, cultural, social and other factors as these change The document changes those factors, and from this standpoint, the attribute of timidity is an inherent characteristic of the constitution, as it is not sound logic that the rules of constitutional law in a particular country remain constant and unchanged because those rules are man-made and the circumstances surrounding it are constantly changing and consequently this situation results in the necessity of reviewing texts Constitutional in proportion to the emerging changes.

The importance of the research: The importance of research on the subject lies in the fact that it takes a constitutional framework represented by the review of the constitutional texts by the competent constitutional bodies and the extent to which these texts need to be reviewed and how they affect the nature of the political system, the relationship between the authorities and the level of cooperation between them, and the study of the constitutional amendment is of great importance.

Research problem: The research on the issue of federalism in Iraq and the problem of constitutional amendment raises the problem of the extent to which the conflict between the texts regulating the constitutional amendment in accordance with the Constitution of the Republic of Iraq of 2005, especially the

conflict between Article 126 and Article 142, is addressed and what is the effect of amending the constitution, especially the texts regulating the balance between the two legislative powers.

Research methodology: The research adopted an analytical approach, which relied mainly on the Iraqi constitutional experience in accordance with the 2005 constitution compared to the Arab and foreign constitutions that are close to Iraq.

Research structure: This research includes two studies. The first topic discusses the issue of federalism, its definition, concept, and the reasons for federalism in Iraq, while the second topic focuses on how to amend the effective Iraqi constitution and its relationship to federalism and the problem of amending the Iraqi constitution and finally concludes with a conclusion that includes conclusions, recommendations and proposals to amend the texts of the effective Iraqi constitution in line with The current conditions and perceptions of the political process and the nature of the components of the Iraqi people.

Keywords: federalism, constitution, constitutional amendment, constitutional deadlock.

الحصانة البرلمانية الموضوعية لعضو مجلس النواب في دستور جمهورية العراق لعام 2005

م.م فراس مكي عبد جنابي

مكان العمل: جامعة سلجوق / تركيا

مشكلة البحث: يتفق فقهاء الدستور على أن الحصانة البرلمانية في أي من الدساتير التي تضمنتها ليست امتياز للعضو, ولكنها ضمان للهيأة التشريعية باعتبارها ممثلا للشعب لتحقيق استقلالها, وفي الوقت نفسه تعد ضمانا لحرية النائب في القيام بواجباته داخل مجلس النواب الذي يتمتع بعضويته, وهو في مأمن من خصومه السياسيين أو تعنت السلطة التنفيذية معه, الا إن مشكلة البحث تكمن في عندما نريد تطبيق مبدأ الحصانة النيابية أو البرلمانية على اعضاء مجلس النواب العراقي , نجد أن دستور العراق لعام 2005 والنظام الداخلي لمجلس النواب لعام 2006 وان تضمنا نصوصا تكفل لأعضاء المجلس الطمأنينة التامة والثقة الكاملة عند مباشرتهم لأعماهم في مجلس النواب, إلا انها بحاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث .

أهمية البحث : تنبع اهمية الحصانة البرلمانية من كونها وسيلة شرعت أساسا لحماية استقلال البرلمان من تأثير وتدخل السلطة التنفيذية , حيث لا يمكن للبرلمان أن يمارس وظيفته التمثيلية على أكمل وجه الا أذا كان استقلاله واستقلال أعضائه مكفولا كضمانة أساسية لعدم تأثير السلطة التنفيذية عليهم بالترغيب أو الترهيب.

وانطلاقا مما يشكله العمل البرلماني من أهمية بالغة في الحياة الديمقراطية والسياسية وما يجب أن تقوم عليه من فصل للسلطات وتوازنها, فمن البديهي أن يتركز الاهتمام بالحصانة البرلمانية كضمانة رئيسية لهذا العمل على طرح ومعالجة الموضوع من جوانبه الدستورية, حيث تكون الحصانة البرلمانية مادة أساسية في القانون الدستوري بصفة عامة والقانون البرلماني بصفة خاصة.

أهداف البحث : الهدف من هذا البحث هو معرفة الوضع الحالي للنظام القانوني للحصانة البرلمانية في النظام الدستوري , مقارنة مع ما انتهى إليه التطور في النظم المقارنة . والسؤال الذي يطرح نفسه ماهي الحالة التي يوجد عليها هذا الموضوع في بلادنا؟ وكيف تمت معالجته في منظومتنا القانونية؟ وهل هذا التنظيم ملائم ومناسب لأوضاعنا المختلفة أم لا؟ وأن كانت هناك نقائص؟ ينبغي تداركها ففيما تتمثل؟ .

منهجية البحث: منهج البحث اعتمد منهجا تحليليلا, حيث اعتمد على تحليل نصوص دستور جمهورية العراق لعام 2005 وكذلك اخذ بنظر الاعتبار بعض الدساتير العربية والاجنبية التي تناولت موضوع الحصانة البرلمانية الموضوعية .

هيكل البحث : ان موضوع هذا البحث تم تقسيمة على مقدمة وثلاثة مباحث. المبحث الأول التطور التاريخي للحصانة البرلمانية , المبحث الثاني الأساس القانوني للحصانة البرلمانية , اما المبحث الثالث مجال تطبيق الحصانة البرلمانية في ظل دستور جمهورية العراق لعام 2005 .وأخيرا ختم البحث بأهم النتائج والتوصيات التي سيتم التوصل اليها.

الكلمات المفتاحية: دستور جمهورية العراق لعام 2005, الحصانة البرلمانية, مجلس النواب, الحصانة الموضوعية, النظام الداخلي لمجلس النواب.

Substantive Parliamentary Immunity for Member of Parliament in the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005

Assistant lecture. FIRAS MAKKI ABD JANABI

Selcuk University / Turkey

Research problem: Constitution jurists agree that parliamentary immunity in any of the constitutions included in it is not a privilege for a member, but rather a guarantee for the legislative body as the representative of the people to achieve its independence, and at the same time it is a guarantee of the deputy's freedom to carry out his duties within the House of Representatives, who enjoys his membership, and he is safe From his political opponents or the intransigence of the executive authority with him, but the problem of research lies in when we want to apply the principle of representative or parliamentary immunity to members of the Iraqi Council of Representatives, we find that the constitution of Iraq for the year 2005 and the rules of procedure of the House of Representatives for the year 2006 and that they include provisions that guarantee the members of the Council complete confidence and confidence When they start their jobs in Parliament, however, it needs more study and research.

The importance of research: The importance of parliamentary immunity stems from it being a basic legal means to protect the independence of parliament from the influence and interference of the executive authority, as the parliament cannot fully exercise its representative function unless its independence and the independence of its members are guaranteed as a basic guarantee that the executive authority will not influence them by carrot or intimidation.

And based on the great importance of parliamentary work in democratic and political life, and the separation and balance of powers that should be based on it, it is self-evident that attention to parliamentary immunity as the main

guarantee for this work is focused on proposing and addressing the issue from its constitutional aspects, where parliamentary immunity is a basic article in constitutional law.

Research objectives: This research aims to know the current status of the legal system of parliamentary immunity in the constitutional system, in comparison with what development in comparative systems has ended. The question that arises is what is the situation in which this subject exists in our country? How was it handled in our legal system? Is this organization appropriate and appropriate to our different situations, or not? And if there are deficiencies? Should be remedied in what is represented.

Research methodology: The research method adopted an analytical approach, as it relied on analyzing the texts of the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005, as well as taking into consideration some Arab and foreign constitutions that dealt with the issue of substantive parliamentary immunity.

Research structure: The topic of this research has been divided into an introduction and three sections. The first topic is the historical development of parliamentary immunity, the second topic is the legal basis for parliamentary immunity, and the third topic is the field of application of parliamentary immunity under the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005. Finally, the research concluded with the most important results and recommendations that will be reached.

Keywords: the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005, parliamentary immunity, the House of Representatives, immunity ratione materiae, the internal system of the parliament.

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في عهد ترامب

(تحليل قضايا مختارة)

ا م د. برهان علي محمد

جامعة كركوك / كلية القانون والعلوم السياسة

الملخص

من الواضح للمتتبع أن السياسة الخارجية الأمريكية وفي المراحل التاريخية المختلفة ، وعلى اختلاف الإدارات التي تعاقبت على الحكم في البيت الأبيض نجدها ترتكز على جملة أهداف ومبادئ ثابتة تتمحور مجملها حول حماية الأمن القومي الأمريكي من كل التهديدات المحتملة، وإن اختلفت تلك السياسة في بعض المراحل التاريخية فأنها لا تعدو أن تكون تغييرات ثانوية تتطلبها طبيعة الأحداث والمواقف الدولية فلا تمس جوهر تلك الأهداف الرئيسة. وإذا ما سلطنا الضوء على سياسة الرئيس الحالي دونالد ترامب فأنها تحمل في ثناياها اختلافات عدة عن سلفه الرئيس الأسبق باراك اوباما الذي تميز سياسته بالانعزالية والمواقف الخجولة من مختلف قضايا الشرق الاوسط ومن ضمنها القضية العراقية بتفاصيلها المختلفة ، في حين بدأنا نشهد سياسة مختلفة في عهد الرئيس ترامب الذي، ومنذ تسلمه الرئاسة، بدأ يؤكد للجميع عبر مواقفه ،أن تدخله سيكون بقوة تجاه الملفات العالقة وسيحاول حسم الكثير من القضايا حتى ولو تطلب ذلك استخدام القوة العسكرية، لاسيما وأن أحد أهدافه المعلنة هو محاولة إصلاح ما لم تستطع إدارة أوباما اصلاحه لا سيما في ميدان السياسة الخراجية الأمريكية، وفي حقيقة الأمر وعن طريق مراجعة لمختلف المواقف السياسية الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط عموما ، وتجاه العراق على وجه الخصوص فأن هذه المواقف تؤكد بأن الرئيس ترامب سيتخذ مواقف أكثر قوة من مواقف الرئيس اوباما ، وسيعمل على تعزيز مكانة الولايات المتحدة في القضايا العراقية المختلفة سواء كانت الملفات الأمنية أو السياسية أو الاقتصادية وسيحاول تعزيز تحالفاته لمواجهة الخطرين الرئيسين في المنطقة وهما التنظيم الإرهابي المعروف بالدولة الإسلامية (داعش) وإيران .

US foreign policy towards Iraq during the Trump era

Burhan Ali Muhammad

Kirkuk University

College of Law and Political Sciences

Abstract

It is clear to the observer that the American foreign policy, in various historical stages and in the various administrations that succeeded in ruling the White House, is based on a set of fixed goals and principles, all of which revolve around protecting the US national security from all possible threats, even if that policy differs in some historical stages, it is They are nothing more than secondary changes required by the nature of international events and situations so that they do not affect the essence of those main goals. And if we shed light on the policy of the current President Donald Trump, it bears in it many differences from his predecessor, former President Barack Obama, whose policy was characterized by isolation and shy stances on various Middle East issues, including the Iraqi issue in various details, while we began to witness a different policy during the era of President Trump. Which, since assuming the presidency, began to assure everyone through a stance that his intervention will be strongly towards the outstanding issues and will try to resolve any issues even if this requires the use of military force, especially since one of his declared goals is to try to reform what the Obama administration could not fix, especially in the field of The US foreign policy, and in fact, and by reviewing the various US foreign political positions towards the Middle East in general and towards Iraq in particular, these positions confirm that President Trump will take stronger positions than President Obama and will work to enhance the US position in the various Iraqi issues, whether The files were security, political or economic, and he will try to strengthen his alliances to confront the two main dangers in the region, namely, the terrorist organization B, known as the Islamic State (ISIS) and Iran.

الإشكاليات الدستورية بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كوردستان–العراق

التحديات – الحلول)

د. مصدق عادل طالب

أستاذ القانون الدستوري المساعد

كلية القانون – جامعة بغداد

الملخص

يعالج هذا البحث المشكلات الدستورية القائمة بين الحكومة الاتحادية وبين حكومة إقليم كردستان، وبالأخص فيما يتعلق بالصلاحيات المشتركة المنصوص عليها في دستور جمهورية العراق لسنة 2005، وتتمثل هذه المشكلات في استكمال تطبيع الأوضاع في كركوك والمناطق المتنازع عليها وفق المادة (140) من الدستور، والإدارة المشتركة للنفط والغاز، وإدارة المنافذ الحدودية، وكذلك التمثيل العادل في الحكومة الاتحادية والمشاركة في الإيرادات الاتحادية.

الكلمات المفتاحية:

دستور– حكومة اتحادية – إقليم– حكومة إقليم كوردستان– قانون.

Constitutional problems between the central government and the Kurdistan Regional Government - Iraq (Challenges –Solutions)

Ass.prof.Musadaq A.Talib

Abstract

This research deals with the constitutional problems existing between the Iraqi federal government and the Kurdistan Regional Government, especially with regard to the joint powers stipulated in the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005, and these problems are represented in completing the normalization of conditions in Kirkuk and the disputed areas according to Article (140) of the constitution, and joint administration For oil and gas according to article (112) of the constitution, managing border crossings, as well as fair representation in the federal government and participation in federal revenues.

key words:

Constitution - federal government - region - Kurdistan regional government – law.

المقدمة

يُعد التنظيم الدستوري للعلاقة بين الحكومة الاتحادية من جهة وبين الإقليم من جهة أخرى من أهم المشاكل التي واجهت لجنة كتابة دستور جمهورية العراق لسنة 2005، وعلى الرغم من إفراد العديد من النصوص التي عالجت الاختصاصات الحصرية والمشتركة بين السلطات الاتحادية وبين سلطات إقليم كوردستان- العراق[1]، غير أنَّه لم يتم معالجة الآثار القانونية التي تترتب على عدم الالتزام بهذه النصوص الدستورية تارة وانتهاكها تارة أخرى.

ولعل من أهم الإشكاليات الدستورية التي لم يتم حلها هي عدم استكمال متطلبات تنفيذ المادة (140) من الدستور المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها في كركوك، وكذلك إشكالية النفط والغاز وفق المادة (112) من الدستور، وإدارة المنافذ الحدودية، فضلاً عن إشكالية التمثيل العادل، يستوي في ذلك الى عدم تشكيل الهيئة العامة لضمان حقوق الأقاليم في المشاركة العادلة في الإدارة والبعثات وفق المادة (105) من الدستور، أو عدم تشكيل الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية وفق المادة (106) من الدستور.

أولاً: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في الوقوف على مدى نجاعة التنظيم الدستوري للإشكاليات القائمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان- العراق، وبالأخص إدارة النفط والغاز والمنافذ الحدودية والتمثيل العادل، وذلك من أجل استكمال متطلبات تطبيقها أو اقتراح التعديلات الدستورية اللازمة لذلك، وبالأخص في ظل المادة (115) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 [2] التي أعطت الأولوية – في غير الصلاحيات الحصرية للسلطات الاتحادية- إلى قانون الإقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، فضلاً عن الوقوف على مدى انسجام وموائمة التنظيم القانوني لهذه الإشكاليات التي تم تنظيمها في القوانين الاتحادية والقوانين الصادرة من برلمان إقليم كوردستان مع التنظيم الدستوري من جهة و مع الواقع العملي من جهة أخرى.

---

[1] () ينظر المواد (110) و(112) و(114) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005.

[2] () كما تنص المادة (121) من الدستور على أنه (ثانياً: يحق لسلطة الإقليم تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم بخصوص مسالة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية).

ثانياً: أهمية البحث:

تكمن أهمية موضوع بحثنا في العديد من النواحي النظرية والعملية، فمن النواحي النظرية تعد الإشكاليات المذكورة أعلاه من أهم المواضيع التي يتوجب الوقوف عليها من أجل تحديد مواطن الخلل المنصوص عليها في الدستور، وطرح التعديلات الدستورية اللازمة لغرض استكمال تطبيقها، تحقيقاً لمبدأ سمو الدستور.

فيما تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في أن استمرار هذه الإشكاليات الدستورية من دون حلول دستورية ناجعة قد يساهم في عدم تحقيق الاستقرار السياسي في العلاقة الدستورية بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم وبالأخص في ظل تواتر الحكومات الاتحادية المتعاقبة على ترحيلها من دورة انتخابية إلى أخرى.

فيما تتمثل صور الأهمية الثانية في ضرورة طرح خارطة طريق دستورية تسهم في انهاء الإشكاليات المذكورة واستكمال متطلبات تنفيذها في الواقع العملي بما ينسجم مع نصوص الدستور من جهة وبما يحقق مصلحة الإقليم من جهة أخرى.

ثالثاً: أهداف البحث:

يرمي البحث إلى تحقيق العديد من الأهداف التي يمكن إجمالها بالآتي:

1- رسم وتحديد نطاق العلاقة بين السلطات الاتحادية وبين سلطات الإقليم بصدد ممارسة الاختصاصات الدستورية والقانونية الممنوحة لكل منهما.

2- رسم خارطة طريق تتضمن جملة من الحلول الناجعة التي تنسجم مع نصوص الدستور وتكفل المعالجة النهائية لجميع الإشكاليات المتعلقة بالنفط والمنافذ الحدودية وغيرها.

3- تحديد المجالات التي يتوجب فيها تطبيق مبدأ اعلوية القانون الصادر من السلطة التشريعية في الإقليم على القانون الاتحادي الصادر من مجلس النواب، وذلك من اجل المساهمة في التخفيف من حدة الإشكالات القائمة على الفهم القانوني المغلوط.

رابعاً: حدود البحث:

يركز البحث على مجالات دستورية وقانونية محددة تتمثل بدراسة موقف دستور جمهورية العراق لسنة 2005، والقوانين الاتحادية والقوانين الصادرة من برلمان كوردستان المتعلقة بالملفات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان.

خامساً: فروض البحث:

تتمثل فروض البحث في مدى دستورية القوانين الصادرة من برلمان كوردستان المتعلقة بالنفط والمنافذ الحدودية، وما هي الحالات التي يصار فيها الى تطبيق مبدأ أعلوية قانون الإقليم على القانون الاتحادي وفق المادتين (115) و(121/ثانياً) من الدستور.

وهل أنَّ المنظومة الدستورية والقانونية الحالية للنفط والمنافذ بإمكانها حل الإشكاليات العالقة بين السلطات الاتحادية وسلطات الإقليم، أم إنَّ الامر يحتاج إلى تعديل دستوري؟

سادساً: الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات المقاربة لبحثنا، منها (الحكم الرشيد وإشكالية إدارة الثروة النفطية في العراق (دراسة تحليلية) للدكتور (احمد حمدي احمد)، غير أنها تركز على إشكالية النفط فقط دون بحث إشكالية المنافذ الحدودية، لذا فان بحثنا يتناول طرح جميع المشكلات ومحاولة رسم حلول جذرية ونهائية للإشكاليات القائمة حالياً.

سابعاً: منهج البحث:

من أجل الوصول بالبحث الى الأهداف المنشودة منه فقد ارتأينا الاخذ بالمنهج التحليلي الوصفي، وذلك من اجل تحليل النصوص الدستورية والقانونية من جهة، فضلاً عن إعطاء توصيف دقيق لجميع المشكلات الحالية بين الحكومية المركزية وحكومة الإقليم من جهة أخرى.

ثامناً: خطة البحث

ارتأينا تقسيم هذا البحث الى المباحث الآتية:

المبحث الأول: إشكالية المناطق المتنازع عليها وآليات التطبيق.

المطلب الأول: التنظيم الدستوري والقانوني للمناطق المتنازع عليها.

المطلب الثاني: الآليات الدستورية والقانونية لحل إشكالية المناطق المتنازع عليها.

المبحث الثاني: إشكالية النفط والغاز وآليات التطبيق.

المطلب الأول: التنظيم الدستوري والقانوني لإدارة النفط والغاز.

المطلب الثاني: الآليات الدستورية والقانونية لحل إشكالية إدارة النفط والغاز.

المبحث الثالث: إشكالية التمثيل العادل وآليات التطبيق.

المطلب الأول: التنظيم الدستوري والقانوني للحصة المالية العادلة والمشاركة العادلة.

المطلب الثاني: الاليات الدستورية والقانونية لحل إشكالية التمثيل العادل.

ثم انهينا بحثنا بخاتمة تمثل مسك الختام لما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات التي نراها لازمة لحل الإشكاليات المذكورة أعلاه بصورة نهائية.

الاشكاليات السياسية وتأثيرها على المجتمع العراقي الراهن وآفاقها المستقبلية

الاشكاليات الإقليمية والدولية

م. مروة شهيد فرج الخزعلي

جامعة ذي قار / كلية التربية للعلوم الانسانية

الكلمات المفتاحية: العراق ,السياسة الخارجية, الاشكالات السياسية, التوجهات المستقبلية, العلاقات الدولية.

المقدمة

تعد السياسة الخارجية إحدى أهم القضايا والفروع الكبرى في مجال العلوم السياسية لكونها المحرك الاساس في العلاقات بين الدول لاسيما وان العلاقات الدولية تصف التفاعلات الحاصلة وتناسبها بين مختلف الدول, لذلك تشهد مراحل مد وجزر تؤدي إلى تعزيز العلاقات تارة وتتوتر تارة أخرى حسب طبيعة النظام السياسي المتبع .

إن دراسة موضوع الاشكالات الاقليمية والدولية للعراق من منطلق البحث يتيح لنا مدى توظف الامكانيات وعامل المكان وتناسبها لمحور السياسة الخارجية للعراق.

إن سياسة العراق في يوما ما لم تكن عاجزة عن تقديم دواع لعلاقات دولية بناءة عبر استراتيجية تخطيطية لتبادل مع جميع دول العالم .

أولا: مشكلة البحث

نظرا للارتباط مسالة الإشكالات السياسة في العراق بالجانب الاقليمي والدولي التي تعد من أهم العوامل المؤثرة ويسعى هذا البحث الى الكشف عن توجيه سياسة العراق في مختلف الاطر.

ثانيا: أهمية البحث

جاء الاهتمام بدراسة الاشكالات السياسة وفق اهميتها في العلاقات الدولية لاسيما يشكل العراق من دول الشرق الأوسط أهمية جغرافية وما يترتب عليه من خطورة استراتيجية ودور أساسي في تقرير مصائر الشعوب التي توطنها .

ثالثا: اهداف البحث

يشكل العراق أهمية كبرى لدى دول العالم بعمق حجمه ومكانته الاستراتيجية وتأثيره بين دول العالم .

رابعا: منهجية البحث

عند تفكيك الاشكالية المطروحة والتحكم في الموضوع أكثر لابد من تحديد الاداء والمنهجية البحث في الجانب الاقليمي والدولي.

سادسا: تقسيم البحث

تم تقسيمه حسب موضوع البحث تم تقسيمة الى ثلاثة مباحث وفق اطار النظام السياسي القائم.

سابعا: الصعوبات البحث

أعترض بحثنا عدة صعوبات أهمها أخرى المتعلقة بطبيعة المصادر وطريقة استغلالها فعلى رغم من توفره الكتابات إلا ان يغلب عليها طابع الخلاف والتضارب التي تلم في تفاصيل هذا الموضوع .

المبحث الاول :الجهات الفاعلة والمؤسسات الرسمية لإدارة الحكم في العراق .

بما ان يعد مفهوم الحكم مفهوما متغيرا وذلك بسبب تعدد التعريفات التي تناولته وهذه الاختلافات جاءت كنتيجة لتعدد المدارس التي اهتمت بهذا الموضوع فعرفت الحكم على وفق ثوابتها .

وضمن هذا المجال نستطيع أن نميز ثلاثة أنواع من الحكم وهي:

1-الحكم السياسي: هو عملية اتخاذ القرارات المتصلة بصياغة السياسة العامة.

2-**الحكم الاقتصادي**: يشمل عملية اتخاذ القرارات التي تؤثر في الانشطة الاقتصادية للبلد.

3-**الحكم الاداري**: وهو نظام تنفيذ السياسات وادارتها.

المبحث الثاني: أهم القيود التي واجهتها سياسة العراق الخارجية من سنة 2003 وفيما بعدها

دخلت السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 مرحلة مصيرية صعبة عاشتها البلاد بعد مخاض الحرب التي عصفت به ادى تكوين شكل مزيج مركب متضارب فيه المصالح للقوى السياسية المدفوعة بمحركات خارجية ادى الى تولد حالة اداء سياسي خارجيا لعدم استناده على اسس المصالح المشتركة تصب في صالح البلاد.

المبحث الثالث: التوجهات المستقبلية لسياسات الدول الاقليمية والدولية تجاه العراق

إن صورة العالم اليوم ودولة العراق في قلبها قد تبدلت تبدلا كبيرا بعد انتهاء الحرب الباردة وما نتج عنها من سيطرة القطب الواحد على السياسة الدولية ,فضلا عن طبيعة التجاوزات الجغرافية والذاكرة التاريخية المشتركة والمثقلة بمختلف الحقبات الايجابية والسلبية التي تؤثر في انتاج مصالح المتوافقة والمتناقضة بين المتجاورين, وهذا المبدأ ينطبق على دولة العراق لتساهم في تشكيل المشهد

السياسي لهذه البقعة من العالم, وكثرة التدخلات الاقليمية والدولية في الشأن السياسي العراقي خلق الفوضى وفق الالية مدروسة لذلك.

ولايزال مصير العراق في المستقبل ذا صلة قوية بمجموعة من الاهداف الاستراتيجية الغربية في المنطقة من الامن وسياسات النفط فاذا نشب صراع جديد في العراق فأنه سيهدد هذه الاهداف وسيعده الكثيرون تعقيدا لتركة الغرب الفاشلة في العراق .

Political problems and their impact on the current Iraqi society and its prospects

Marwa Shaid Faraj Alkhzali

Thi-Qar / the modern history

Abstract

Foreign policy is one of the most important issues and major branches in the field of political science because it is the main engine in relations between countries, especially since international relations describe the interactions occurring and their proportionality between different countries, so it witnesses ebb and flow that leads to strengthening relations at times and tensions at other times according to the nature of the political system followed.

Studying the issue of the regional and international problems of Iraq from the standpoint of research allows us to the extent to which the capabilities are employed, the place factor, and their proportionality to the axis of the foreign policy of Iraq.

The policy of Iraq in one day was not unable to present reasons for constructive international relations through a planning strategy for exchange with all countries of the world.

First: the research problem

Given the link between the issue of political problems in Iraq with the regional and international side, which is one of the most important influencing factors, and this research seeks to uncover the direction of Iraq's policy in various contexts.

Second: The importance of research

The interest in studying political problems according to their importance in international relations, especially Iraq is one of the countries of the Middle East, has geographical importance and the consequent strategic risk and a fundamental role in determining the fate of the peoples that inhabit it.

Third: Research objectives

Iraq is of great importance to the countries of the world in its size, its strategic position, and its influence among the countries of the world.

Fourth: Research methodology

When deconstructing the problem at hand and controlling the issue more, it is necessary to determine the performance and methodology of research on the regional and international side.

Sixth: the division of research

It was divided according to the research topic. It was divided into three sections, according to the framework of the existing political system.

Seventh: Research difficulties

Our research encountered several difficulties, the most important of which is related to the nature of the sources and the method of their exploitation. For despite the availability of writings, they are not dominated by the nature of the disagreement and contradiction that affects the details of this topic.

The first topic: the actors and official institutions for governance in Iraq.

Since the concept of governance is considered a changing concept, due to the multiplicity of definitions that dealt with it, and these differences came as a result of the multiplicity of schools that took an interest in this issue and knew the judgment according to its constants.

Within this area, we can distinguish three types of judgment, namely:

1- Political Governance: It is the process of making decisions related to formulating public policy.
2- Economic Governance: It includes the decision-making process that affects the country's economic activities.
3- Administrative governance: It is the system for implementing and managing policies.

The second topic: the most important restrictions that the foreign policy of Iraq faced from the year 2003 onwards

The Iraqi foreign policy after 2003 entered a difficult fateful phase that the country lived through after the throes of the war that ravaged it, which led to the formation of a complex mix of conflicting interests of political forces driven by external motives that led to the emergence of an external political performance because it was not based on the foundations of common interests in the interest of the country.

The third topic: the future directions of the policies of regional and international countries towards Iraq.

The image of the world today and the state of Iraq in its heart has changed a great deal after the end of the Cold War and the resulting unipolar control of international politics, as well as the nature of geographical abuses and the common historical memory burdened with various positive and negative epochs that affect the production of compatible and

contradictory interests between neighboring neighbors, This principle applies to the state of Iraq to contribute to the formation of the political scene of this part of the world, and the many regional and international interventions in Iraqi political affairs created chaos according to the mechanism studied for that.

The fate of Iraq in the future is still strongly related to a set of Western strategic goals in the region, including security and oil policies. If a new conflict erupts in Iraq, it will threaten these goals and many will consider it a complication of the West's failed legacy in Iraq.

Keywords: Iraq, foreign policy, political problems, future trends, international relations.

ظاهرة العنف الاسري في العراق

أسبابها وآثارها والسبل القانونية لمعالجتها

أ.م. د. اسراء علاء الدين نوري

كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين/ العراق

تكمن **إشكالية** البحث بأن ظاهرة العنف الأسري ظاهرة اجتماعية ونفسية ومشكلة إنسانية عامة مرضية معوقة، شائعة في كثير من المجتمعات بغض النظر عن النظم والايديولوجيات والمستوى الاقتصادي والتقدم المادي والتكنولوجي، وأنها تعد أزمة لأفراد الأسرة المعنفين ، وأن تعددت أسبابها ومصادرها، ففي كثير من الأحيان مظاهرها تعد أخطر أنواع العنف البشري، لأنها تبقى من الأمور والقضايا الأكثر خفاءً وغير المحسوسة ولا أثر لها واضحة للعيان، ولها أثر كبير على أفراد الأسرة المعنفين من الناحية النفسية والاجتماعية، وقد تنوعت ظاهرة العنف الأسري وانقسمت على العنف ضد المرأة ،والعنف ضد الأطفال ،والعنف ضد الشباب ، والعنف ضد المسنين مما يؤثر بشكل كبير على استقرار المجتمع. ويستمد البحث **أهميته** من أن موضوع العنف الأسري ظاهرة تمس كيان أساس ودعامة المجتمع وهي الأسرة، ويعد من المشاكل الكبيرة والمدمرة التي تؤثر تأثيراً سلبياً ومباشراً على الأسرة، وأن ظاهرة العنف الأسري ترتبط بعوامل عدة ، وبالمتغيرات الفردية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية والبيئية. **ويهدف** البحث إلى الإجابة عن عدة تساؤلات أهمها: ماهية العنف الأسري؟ وما اشكاله؟ وما أسبابه؟ وما أثاره؟ وما هي أهم السياسات والسبل للحد من هذه الظاهرة؟ وما دور القضاء العراقي في الحد منها؟ وما أهم القوانين والمواد الدستورية التي تتعلق بالعنف الاسري؟ **ويقسم** البحث فضلا عن المقدمة والخاتمة على ثلاثة مباحث، هي: المبحث الأول يتضمن ماهية العنف الأسري. أما المبحث الثاني فيبحث موضوع أسباب وآثار العنف الأسري في العراق. أما المبحث الثالث فعنوانه السبل والمعالجات القانونية لظاهرة العنف الأسري في العراق. أما **الكلمات المفتاحية** للبحث فهي: **العنف، العنف الأسري، الدستور، القوانين الدولية والداخلية.**

وتوصل البحث إلى توصيات عدة، أهمها:

1. تشريع قوانين تجرم العنف الأسري وتوافر الملاذ الآمن للمعنفات، ومصدر دخل للأم والطفل يحفظ لها حياة كريمة. تتلاءم مع المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان تتضمن عدم تعرض المرأة إلى العنف.
2. غرس القيم وممارسات تدعو إلى المساواة بين الأطفال الذكور والإناث وعدم التمييز بينهما على أساس الجنس، مع نبذ التسلط العائلي وإعطاء النساء سلطة موازية ومساوية لسلطة الذكور بغية الوصول إلى علاقات متكافئة بعيدة عن القهر والاضطهاد، وتعزيز مكانة الأبنة الأنثى والتشديد على ضرورة احترام أخوتها الذكور لها.

3. ضرورة التأكيد على أهمية المؤسسات التربوية بتوضيح العنف ويجب أن تأخذ على عاتقها تعزيز العقل الديمقراطي من خلال تأكيدها على حرية الاخر وحقه في ابداء رأيه، وعليها أن تسعى إلى إعادة صياغة العلاقة ما بين الجنسين وتغرس في عقول الناشئة قيم المساواة والاحترام.
4. تخصيص وحدات لعلاج الناجين من العنف الأسري. وتخصيص وحدات متخصصة لعلاج وإعادة تأهيل مرتكبي العنف الأسري. مع حملات توعية عن تأثير العنف الأسري على الأفراد والعوائل والمجتمعات.

The Phenomenon of Domestic Violence in Iraq

Its Causes, Effects, and Legal Ways to Address Them

Assistance Prof. Dr. Israa Alaulddin Noori

Research Summary

The problem of the research lies in the fact that the phenomenon of domestic violence is a social and psychological phenomenon and a general pathological and disabling humanitarian problem, common in many societies, regardless of the systems, ideologies, economic level, and material and technological progress. The most dangerous type of human violence, because it remains one of the most hidden and imperceptible matters and issues that have no visible effect, and it has a great impact on family members who have been violated psychologically and socially, and the phenomenon of family violence has diversified and divided into violence against women, violence against children, violence against youth and violence against The elderly, which greatly affects the stability of society.

The research derives its importance from the fact that the issue of domestic violence is a phenomenon that affects the basic entity and pillar of society, which is the family, and it is considered one of the major and destructive problems that have a negative and direct impact on the family, and that the phenomenon of domestic violence is linked to many individuals, social, economic, psychological and environmental factors and variables. The research aims to answer several questions, the most important of which are: What is domestic violence? What are its forms? What are its causes? What is its trigger? What are the most important policies and ways to reduce this phenomenon? What is the role of the Iraqi judiciary in reducing them? What are the most important laws and constitutional articles related to domestic violence? In addition to the introduction and conclusion, the research is divided into three sections: The first topic includes the essence of domestic violence. As for the second topic, it deals with the issue of causes and effects of domestic violence in Iraq. As for the third topic, it is entitled ways and legal treatments for the phenomenon of domestic violence in Iraq. The keywords for the research are violence, domestic violence, the constitution, international and domestic laws.

The research reached many recommendations, the most important of which are:

1. Legislating laws that criminalize domestic violence, providing safe havens for women who are victims of violence, and a source of income for the mother and child that preserves a decent life for her. In conformity with international covenants on human rights, which include freedom from violence against women.

2. Inculcating values and practices that call for equality between male and female children and not to discriminate between them based on gender, while rejecting familial domination and giving women a parallel and equal authority to that of males to reach equal relationships away from oppression and oppression, strengthening the status of the female daughter and stressing the need to respect her male brothers to her.

3. The need to emphasize the importance of educational institutions by clarifying violence, and they must take upon themselves to strengthen the democratic mind by emphasizing the freedom of the other and the right to express his opinion, and it must seek to reformulate the relationship between the sexes and instill in the minds of young people the values of equality and respect.

4. Allocating units to treat survivors of domestic violence. And the allocation of specialized units for the treatment and rehabilitation of perpetrators of domestic violence. With awareness campaigns about the impact of domestic violence on individuals, families, and societies.

ASSESSMENT OF THE ARABIC-ENGLISH TRANSLATION OF THE IRAQI CONSTITUTION: APPRAISAL THEORY

Assistant Lecturer Fouad Adel Khalaf

College of Arts / University of Tikrit

Fouad.adel@tu.edu.iq

Abstract

The Appraisal Theory is one of the theories of translation assessment. It is usually used in assessing the translation from one language into another. The theory consists of three systems of resources that are used to denote attitudes through the use of language. Each of these systems is divided into another subsystem. The study aims at the translation assessing the translation of the Iraqi constitution depending on the appraisal theory. It aims at evaluating the translation from Arabic into English. It is hypothesized that some of the Appraisal Theory systems are used more frequently than others. To verify this hypothesis, five items of the Iraqi constitution are adopted with their translation. Concerning translation, the UNAMI English Translation of the Iraqi constitution is adopted to be the data of the study. After analyzing the data, it is found that some systems of the Appraisal Theory are used more than others. It is also found that institutional language usually involves words that accept no alternative viewpoints.

Keywords: Appraisal Theory, Engagement system, Attitude system, Graduation system, institutional language, Iraqi constitution, source language, target language.

تقييم الترجمة العربية–الإنجليزية للدستور العراقي: النظرية التقييمية

المدرس المساعد فؤاد عادل خلف شرار

جامعة تكريت / كلية الآداب

الخلاصة

النظرية التقييمية هي إحدى نظريات التقييم الترجمية. وإنها تستخدم عادة في تقييم الترجمة من لغة إلى أخرى. وتتكون النظرية من ثلاثة أنظمة التي تُستخدم للإشارة إلى المواقف عبر استعمال اللغة. كل واحد من هذه الأنظمة مقسم على أنظمة فرعية أخرى. تهدف الدراسة إلى تقييم ترجمة الدستور العراقي بالاعتماد على النظرية التقييمية. إنها تهدف إلى تقييم الترجمة من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية. أنها تفترض أن بعض أنظمة النظرية التقييمية تستعمل بشكل أكثر شيوعا من غيرها. للتحقق من هذه الفرضية، تم تبني خمسة بنود من الدستور العراقي مع ترجمتها. وفيما يتعلق بالترجمة، فقد تم اعتماد ترجمة يونامي الإنجليزية للدستور العراقي لتكون بيانات الدراسة. بعد تحليل البيانات، وجد أن بعض أنظمة النظرية التقييمية تستعمل أكثر من غيرها. وجد أيضًا أن للغة الدستور عادة ما تتضمن كلمات لا تقبل بدائل.

الكلمات المفتاحية: النظرية التقييمية، نظام الارتباط، نظام الموقف، نظام التدرج، اللغة الدستورية، الدستور العراقي، لغة المصدر، لغة الهدف.

Iran's foreign policy toward Iraq after 2003: challenges and Possible Scenarios

Shakar Ibrahem Mohammed

Master student at the International Islamic University of Malaysia

Political Science Department

Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences

INTRODUCTION

Following President Saddam Hussain's assignment indirectly to the United States of America (USA), the relationship between the two countries has changed. So, Iran is trying to gain more power in Iraq. Iran has also served closely in Iraq. Tehran has also helped coordinate, fund, and assist Shia political forces, terrorist organizations, and individuals to control the nation of Iraq in the pursuit of its goals. Iran's main objective is to empower the Shia religious group and relevant armed insurgent groups to enhance security and political-strategic relations with the above-mentioned parties in the future (Bargezar, 2009).

Tehran has encouraged these groups (Shia groups) to join the political process in Iraq to obtain government authority. So, after-2003, the Shia in Iraq won the most parliamentary seats and became prime minister in the new Iraq. Iran has progressed in executing this strategy to influence Iraq's democratic structure and has rendered a variety of parties endorsing Iran's policy in Iraq. Not only that, but Iran has also established a strong relationship with other groups in Iraq, such as our Kurdish groups and Sunni groups (Arif, 2019).

In 2014, the Islamic State in Iraq and Syria (ISIS) was the second biggest city throughout Baghdad in the Middle East and governed other areas in Baghdad, especially Mosul City. ISIS is directly threatening Iran's role and interests in Iraq,

including, in economic cases, ISIS's activities in Iraq are putting Iran's multi-billion dollar exports to the country.

Nevertheless, after the fatwa of Ali Al-Sistani, the Shia party formed common mobilization powers to fight ISIS. Most (PMF) groups order directly from Iran, in particular Badr groups, Kataib Hezbollah and Saraya Al-Salam. These groups are supporting and helping Iran (Arif, 2019)

In fact, religion is one of the most significant factors that has played a major role in the ties between regimes in general and in several Middle Eastern countries in particular, such as Iran and Iraq, and has also been influential in improving the political and foreign ties of a variety of these countries. Iraq is the two central Shia states of Karbala and Najaf. These cities are crucial parts of Iran's foreign policy and society, as Imam Hussein's grave in Karbala is buried annually by thousands of Shiites from Iran and other countries. Religion has always played a part in developing and intensifying tensions and rivalries in several other nations (Esfandlary and Tabatabai, 2015)

Today, Iran has huge economic sanctions from the U.S. Iraq is thus a significant path to the dissolution of this embargo, as the economic relations between Tehran and Baghdad have historical origins. Trade between Iran and Iraq increased recently a year from $12 billion in 2016. Iran's policymakers believe that it is necessary to reduce and establish economic ties with Iraq. At this point, Iran and Iraq have important energy, health, military aid, and visa-free travel agreements between two nations (Arif, 2019).

STATEMENT OF THE PROBLEM

After Saddam's regime collapsed in Iraq, Iran became interested in having political, geographical, and ideological influence in Iraq. Whereas Iran still had major obstacles to the new Iraqi regime and external factors in the international political arena, especially the threat from the United States, Israel, and major Sunni actors in the Middle East, such as Saudi Arabia which affected the existence of Iran in the Persian Gulf. As a consequence, Iran is dedicated to developing, reforming, and supporting Shia and other groups that are capable of giving Iran a long-term presence in Iraq. The issue with this study, however, is to investigate why Iran is attempting to significantly extend its influence in Iraq after 2003. In other terms, why Iraq is the typical target of Iran's foreign policy at the national level as well as a regional and global stage. And how Iran's foreign policy instruments or resources cope by using soft power to support pro-Iranian to achieve its national interest, while at the same time using hard power to counter Iran's adversary in Iraq to maintain its national security.

Moreover, Numerous studies and extensive work have been done focused on Iran's foreign policy towards Iraq since 2003, when Iran assisted Iraqi Shia militias and terrorist organizations in the civil war between Iraqi Shias and Iraqi Sunnis, and the struggle against the United States in Iraq, which indicated that Iran's foreign policy has a significant impact on the local, regional and international politics. However, relations between Iran and Iraq are extremely complex.

There are two arguments put forward by scholars that explain Iran's relationship with Iraq after 2003, the first argument put forward by scholars is that Iran is trying to restore well civil ties with Iraq in terms of culture, politics,

economic cooperation, as well as eliminating the long-standing conventional danger to Iraq. Meanwhile, the second argument put forward by the researchers is that Iran is using its position to interfere with Iraq's affairs to make Iraq a

puppet for Iran's national interest. It is also evident from the above that this issue requires greater scrutiny and analysis.

RESEARCH QUESTIONS

The study will comprehensively figure out the possible solution for these barriers which have been hindering the Iranian foreign policy toward Iraq. Simultaneously, it will highlight the obstacles entirely by asking the following questions;

1. Why does Iran want to have an effective presence in Iraq?
2. What is Iran's main interest as expressed by its entrance into Iraq?
3. How has Iran benefited by cooperating with Iraqi Shia militias groups and political parties from Iraq?

RESEARCH OBJECTIVE

The objective of the study is to clarify the great position of Iraq for Iranian foreign policy. And to explain the goals of Iranian foreign policy to attendance and effects in Iraq. Also, they provide to better understand the aim of established links with Shia groups from Iraq by Iran and identify the role that group plays in the

political process in Iraq.

The causes of Iran and Iraq tension after the Iranian revolution in 1979

ZHILWAN TAHIR HAMA FARAJ

Abstract

This paper is about the state of the political relationship between Iran and Iraq after the Iranian revolution of 1979. Since, the appearance of the Iranian Islamic revolution, Iraq, and Iran serried each other fall a strict emulation which was cause for a long war that had been persisting for 8 years. There were many potential and historical reasons behind this tension. This paper underlines some of those factors that have led to rising tension amongst both countries. This study concentrates on four essential components of the tumult between Iran and Iraq that include local impulse and outside impulse and the consequent of this tumult. Also, comprising a historical introduction about the situation of both countries before the revolution.

Impact of Iraqi Political Challenges on Social and Pedagogical Aspects Post 2003

By

Iman Saud Dhannoon (Asst. Instructor)

College of Medicine/University of Tikrit

emansuod@gmail.com

Abstract

As a matter of fact, the Iraqi political system has suffered a lot of crises since 2003. One of them is instability. Essentially, the strategy of constructing a large number of political parties relies upon those who do well and those who effected the framework of the state negatively. Therefore, any supine change will influence social and educational sides. For example, schools in Iraq failed in teaching in ways that help students learn effectively from child education to the university level. Curricula and teaching methods were proven that they are inadequate, outdated, and controversial. In this climate, the meaning of education has been lost. The extent to which government policies and school practices provoke debates that Iraq suffers a crisis. Despite modern advances in methods and approaches, Iraqi education remains dull and with no fun in learning. Generally, the system is designed to focus on memorizing facts instead of offering meaningful practices. Disappointedly, the students' sense of creativity is killed. The Iraqi Education System does not meet the disjointed society's needs, thus, the system surely will not achieve its objectives. One of the problems the system faced is that **autocratic** decision making. The second is **infrastructure**. **Shortage** of time is also a problem. It is not hard to solve those problems as long as there are a real will and honest intention. The authority has to build modern large schools, lease private buildings, or rehabilitate fallen ones. To develop scientific-practical curricula. To qualify teachers. Finally, to get rid of corruption and deal with the process objectively.

Key Words: challenges, pedagogical, autocratic, infrastructure, shortage.

اثر التحديات السياسية في الجانب التربوي والاجتماعي

لما بعد 2003

م.مدرس ايمان سعود ذنون

/كلية الطب/جامعة تكريت

الملخص

من المعلوم لدى الجميع إن النظام السياسي في العراق لما بعد عام 2003 عانى العديد من المشكلات التي بدورها اثرت على جميع جوانب الحياة. من أبرز تلك المشكلات مشكلة تعددية الاحزاب. إن التعددية في النظام السياسي في العراق أدت إلى تغييرات وخيمة في الجانب التربوي و الاجتماعي فضلا عن الجانب الاقتصادي وبطريقة أو بأخرى. إن فساد السياسة في أي بلد تعني فساد التعليم. وإن الضعف الذي يعاني منه الأفراد بسبب أمور عدة منها تزوير الشهادات والعمل بمبدأ المحسوبية والمنسوبية تصدر جميع دوائر ومؤسسات الدولة وبيع اسئلة الامتحانات وفشل المناهج الدراسية في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها فضلا عن ضعف آداء المعلم والمدرس في ممارسة العملية التعليمية وادارتها. جميعها مشكلات أدت إلى ضياع التعليم وحرمان الطلبة من عملية حل المشكلات بطريقة البحث العلمي وتقصي الحقائق. إن النظام التعليمي في العراق في ظل مجتمع مفكك ومقسم الى فئات وطوائف ليس بنظام ناجح اساساً. إن التسلط والهيمنة في وضع المناهج الدراسية واهمال مدارس المناطق النائية بما فيها القرى والارياف وعدم ادامة وترميم المدارس وقلة توفير المستلزمات الدراسية هي مشكلات اخرى في وجه العملية التربوية والتعليمية. يضاف إلى ذلك قصر الفترة الزمنية التي يقضيها الطالب في المدرسة مقارنة بأقرانه في الصين وامريكا واليابان الذين يتمتعون بساعات اضافية للاستراحة واللعب وممارسة الهوايات الفنية وغيرها من المحفزات الاخرى. هذا ما ادى الى تسرب اعداد كبيرة من الطلبة من المدارس في العراق. ففي احصائية اشير اليها من قبل منظمة اليونسكو العالمية 2010 ان نسبة البطالة والامية في العراق بلغت اعلى نسبة من بين دول اسيا وشمال افريقيا. انه ليس من الصعب ايجاد حلول لهذه المشكلات كما حدث في فيتنام وكوريا الجنوبية التي قدمت نظام تعليمي فعال لطلبتها ساهم في ازدهار حضارتها. بالإمكان وضع برامج تعليمية فعالة تتناسب ومستويات الطلبة وتعالج العقبات التي تعترض تقدمهم. اضافة الى ان عملية صنع القرار تتطلب المشورة في الرأي واشراك اكبر عدد من صناعه. وانفاق المال بنزاهة على العملية التربوية. وتدريب وتأهيل المعلمين والمدرسين بما يتناسب والحياة العصرية بما فيها التعليم الالكتروني. واخيراً فأن كل ما نحتاجه هو الارادة القوية والعزيمة لبناء مجتمع يزخر ابناؤه بالعلم والثقافة.

توصيات المؤتمر العلمي الدولي الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات

صدق الله العظيم

بعون الله وتسديده إنتهت أعمال المؤتمر العلمي الدولي الثاني برعاية الأمين العام للمؤتمر سعادة البروفيسور الدكتور حاتم جاسم الحسون رئيس الأكاديمية الامريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب

وحضور رئيس المؤتمر الأستاذ المساعد الدكتور عابد خالد رسول عميد كلية العلوم السياسية . جامعة السليمانية

المنعقد للمدة من 1-2020/11/4

الواقع السياسي بين تحديات الحاضر وإستشراف المستقبل تحت هذا الشعار ولمدة اربعة ايام والتي تم خلالها مناقشة الأبحاث والدراسات والآراء والأفكار والتوصيات. ونحن الان في الختام وما اجمل الختام ..عندما نلتقي اليوم جميعا.. لأوجه لكم أسمى آيات الشكر والعرفان على حُسن مشاركتكم بالبحث العلمي الجاد. والأداء الرائع. في جلسات مؤتمرنا العلمي الدولي الثاني الإشكاليات السياسية وتأثيرها في المجتمع العراقي الراهن وآفاقها المستقبلية.

لقد خلصت البحوث والدراسات العلمية القيمة المقدمة في جلسات المؤتمر.. والمناقشات الجادة والآراء المبتكرة التي تم طرحها وتبادلها.. إلى توصيات ونتائج.. لا شك أننا القائمين على المؤتمر.. سوف نأخذ على الاراء لأنها الأداة الوحيدة.. لركوب قطار البحث والمعرفة ..الذي صار وسيلة الانتقال الوحيدة.. وسط تحديات العولمة الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية..

لقد شارك في المؤتمر أساتذة باحثين من مختلف الجامعات العربية والدولية بتقديم ملخصات بحوثهم في عدة محاور وعددهم 60 باحث وحضر خلال جلسات المؤتمر السبع اكثرمن 800 شخص من مختلف البلدان العربية.

وختاما: لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى ادارة المؤتمر والشكر موصول لجميع المشاركين في المؤتمر بصفة عامة ولضيوفنا الأعزاء من الدول الشقيقة والصديقة بصفة خاصة..

وفيما يأتي أهم التوصيات والموضوعات التي أقرها المؤتمر:

أولاً : المحور السياسي والمؤسساتي

1- تشكيل منصات للإبتكار والبحث العلمي ، وإدراج مناهج البحث العلمي كمادة ضمن المناهج الدراسية ، وتمكين المعلم ليصبح رقمياً في المستقبل .

2- العمل على تأسيس مركز دراسات إستشراف المستقبل ، يعمل على تغطية آخر ما توصل له العلم وقطاع التكنولوجيا من أجل صناعة مستقبل العراق .

3- منح إجازة للحصول على شهادة أكاديمية عبر التعليم عن بعد من خارج الدولة.

4- العمل على إعطاء المرأة العراقية دوراً أكبر في المشاركة في العملية السياسية ، عن طريق رفع مستوى الكوتا المشار إليه في الدستور العراقي .

5- التأكيد على التنشئة الاجتماعية السياسية في الإقليم ، على ان الفدرالية هي ليست علاقه التابع والمتبوع وانما هي توزيع الثروة والمال والسلطة بين الاقليم والحكومة الإتحادية .

6- التركيز على وسائل الاعلام وخاصة السوشال ميديا والقيام بنشاط اعلامي مضاد لنشاط العناصر التكفيرية وإنشاء محطات إعلامية تروج للفكر الاسلامي المعتدل وبرامج حوار الأديان والتقارب بين المذاهب الاسلامية.

ثانياً : المحور الإجتماعي والثقافي والإقتصادي

7- العمل على نشر وتقوية ثقافة التعددية وقبول الآخر وقيمها، التي تساعد على تمتين الفيدرالية ، وتحقيق غايتها في بناء التعايش السلمي بين مكونات العراق .

8- العمل على تعديل الرؤية السلبية عن الفيدرالية كونها تعني تقسيم العراق ، بل تحسين صورتها كونها آلية للتعايش السلمي بين مكونات العراق وتوحيدها ، وحمل القيادات السياسية لمختلف المكونات على إعتماد الآليات السلمية لإدارة التنوع في العراق وتجنب آلية العنف ، وتأتي الفيدرالية في مقدمة الآليات السلمية التي يلزم اللجوء إليها والتأسيس لبنائها من أجل مستقبل زاهر للعراق .

9- زيادة الميزانية المخصصة للبحث العلمي ، فالمعرفة قوة .

10- التأكيد عل أهمية إستثمار الإستراتيجية الإفتراضية للإنفتاح على العالم وزيادة التعاون في تبادل الخبرات في مجال التعليم وإقامة المؤتمرات العلمية في مجالات تعليمية مختلفة .

11- توظيف وسائل التواصل الإجتماعي لإنتاج الموروث بطريقة عصرية ، بعيداً عن قيم الثأر والحقد والعنف .

12- اعادة النظر في العديد من قوانين الاستثمار وبما يجعلها ملائمة للانضمام لمشروع الحزام والطريق الصيني.

13- التحاق العراق بمجموعة الدول العربية المنضمة لمشروع الحزام والطريق الصيني.

ثالثاً : المحور القانوني والدستوري

1- تجريم الإختفاء القسري في قانون العقوبات العراقي رقم 111 لعام 1969بوصفه أحد الجرائم ضد الإنسانية ، وضمان منح التعويضات لضحايا الإختفاء القسري على وفق ما نصت عليه إتفاقية الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري لعام 2006 .

2- يستلزم في أعضاء المحكمة الإتحادية العليا أن يكونوا من القضاة من ذوي الكفاءة والخبرة في أحكام الشريعة أيضاً ، للإستعاضة عن خبراء في الفقه الإسلامي بين أعضاء المحكمة الإتحادية .

3- تفعيل دور الأجهزة الرقابية وتمكينها من أداء الوظائف والمهام الموكلة لها قانوناً ، ولا يتسنى ذلك إلا في ظل أجواء يتم فيها منع أو تحجيم التدخلات الحزبية .

4- التأكيد على الملكية العامة التشاركية والتضامنية لثروة العراق النفطية والمحافظة على الحقوق السيادية المتعلقة بالحقول الحدودية الدولية .

5- تعديل النصوص المتعلقة بنصاب المحكمة الإتحادية العليا العراقية ومعالجة النقص الحاصل في نصاب المحكمة في الوقت الحاضر لتمكينها القيام بمهامها الدستورية في تفسير النصوص الدستورية ومراقبة دستورية القوانين .

6- تبني موضوع التأمين الإلزامي للتعويض عن الأخطاء الطبية ، ومراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بالمسؤولية المدنية للطبيب عن الأخطاء الطبية والتعويض عنها ، وعدم تركها لأحكام القواعد العامة في القانون المدني .

7- تعديل قانون الصحة العامة العراقي رقم 89 لسنة 1981 ليتماشى مع التقدم العلمي والتكنولوجي لمسؤولية الطبيب ، دون أن يشترط وجود خطأ ، بل بمجرد تحقق الضرر للمريض ، وإستناداً الى نظرية تحمل التبعة ، لا يستطيع الطبيب الإفلات من التعويض للمريض .

رابعاً: المحور الإقليمي والدولي

1- نقترح تشكيل مجلس القوة الناعمة تسنده مؤسسات حكومية ومواقع أنترنت ،وإتحادات وكيانات ،و بالإعتماد على الحكماء والعلماء والمبتكرين.

إقرار :

1- أ.د. حاتم جاسم الحسون – الأمين العام للمؤتمر

2- أ.م.د. عابد خالد رسول – رئيس المؤتمر

3- أ.د. سندس عزيز فارس – رئيس اللجنة

4- أ.د. لمياء ياسين زغير – عضو اللجنة

The Second issue - October 2020 - The First Year Refereed Quarterly Scientific Journal

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING

QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN AND SOCIAL AFFAIRS